

أحوال المتعلقة بها

فيلها

القوانين الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية والمجالس الحسبية

مع التعديلات القانونية سنة ١٩٣٩

ربيع الأول سنة ١٣٦٠ بوليه سنة ١٩٣٩



مكتبة الملك عبدالعزيز

الرياض

اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

٥٦٧

٢١ ٣٣ ٣٠
٩٠٦
٩٠٦

ويلىها

القوانين الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية والمجالس الحسبية

مع التعديلات لفاية يونيه سنة ١٩٣١

ربيع الأول سنة ١٣٥٠ هـ يولى سنة ١٩٣١ م



عنى بمراجعتها

مفتي الديار المصرية

الهامى الشريف

مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

مستعمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفاية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا ما هوآت :

مادة ١ — يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية^(١) م

صدر سراى عايدى في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (١٢ مايو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بامر حضرة صاحب الخلافة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل مصطفى

وزير الحفاية

على ماهر

(١) نشرت هذه اللائحة بالوائع المصرية يوم الاربعاء ٢ المحرم سنة ١٣٥٠ — ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ في العدد ٥٣ (السنة الثانية عد المائة)

الكتاب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية

مادة ١ — ترتب محكمة شرعية عليا بمدينة القاهرة .

وترتب محكمة شرعية ابتدائية في كل مدينة من مدن القاهرة والاسكندرية
وطنطا والزقاريق والنصورة وبنى سويف وأسيوط وقنا .

وترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير الحفانية .

الباب الثاني

في تشكيل المحاكم الشرعية

مادة ٢ - تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .

وتشكل كل محكمة من المحاكم الابتدائية الشرعية من رئيس ونائب وسبعة أعضاء على الأقل .

مادة ٣ - يقوم بوظيفة القضاء بالمحاكم الجزئية قضاة من المحكمة الابتدائية ينتدبهم وزير الحقانية .



الباب الثالث

في تحديد دوائر اختصاص

- مادة ٤ — تشمل دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية مدينة القاهرة ومديرتي الجيزة والقليوبية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية مدينة الاسكندرية ومدينة البحيرة ومحافظة الصحراء الغربية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا ومديرتي الغربية والمنوفية عدا مركزى طلخا وشرين .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظات القنال والسويس وسيناء وقسم البحر الأحمر .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى طلخا وشرين من مديرية الغربية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف ومديريات بنى سويف والفيوم والمنيا والواحات البحرية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة أسوط ومديرتي أسوط وجرجا ومحافظة الصحراء الجنوبية .
- وتشمل دائرة اختصاص محكمة قنا ومديرتي قنا واسوان .
- وتشمل دائرة اختصاص المحكمة العليا جميع دوائر الاختصاص المذكورة .
- واذا حصل تغيير فى التقسيم الادارى جاز لوزير الحاقية تغيير دائرة اختصاص القضاء الشرعى طبقا لذلك .

الكتاب الثاني

في اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الاول

في اختصاص المحاكم الجزئية

مادة ٥ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي في المنازعات في المواد الآتية :

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما اذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب غير معين . وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة أو للصغير على ثلثمائة قرش في الشهر .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب غير معين .

للهر والجهاز اذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة الهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعا .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله اذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق المدعى به .

مادة ٦ — تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

حق الحضانة والحفظ .

انتقال الحاضنة بالصغير الى ولد آخر .

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما اذا زاد ما يطلب الحكم به في كل

نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .

الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان مجموع الزائد والاصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألفي قرش .

النفقات بين الأقارب .

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الارث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش .

دعوى النسب في غير الوقف .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه والعريش والتقصير والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة الآتية . ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن الا بطريق المعارضة في الاحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

الباب الثانى

فى اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ — تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص للمادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائى فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للمادة السادسة .
ويكون قرارها فى تصرفات الأوقاف نهائيا فيما يأتى :
(١) الاذن بالخصومة .

(ب) طلب الاستئانة اذا كان للبلغ المطلوب استدائنه لا يزيد على مائتى جنيه مصرى .

(ج) طلبات الاستبدال وبيع العقار للوقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير العالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتى جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائيا قابلا للاستئناف فيما عدا ذلك .
وتقدر قيمة الأعيان للوقوفة على حسب القواعد المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة الرسوم للعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

الباب الثالث

فى اختصاص المحكمة العليا

مادة ٩ — تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل فى قضايا الاستئناف الذى

يرفع إليها في الأحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

في الاستئناف

مادة ١٠ — يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الاحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص للمادة السابعة .
ويجوز الاستئناف في الاحكام والتصرفات في الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

ونديهم وتأديبهم

الباب الاول

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

مادة ١١ — تعيين الرؤساء والنواب وقضاة المحاكم الشرعية يكون بأمر من بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

مادة ١٢ — كل قاض في محكمة من المحاكم الشرعية يكون بمجرد التعيين مأذونا بالحكم في دائرة اختصاص المحكمة التي عين بها في المواد الكلية ومواد التصرفات وفي الاستئنافات منضما مع غيره على الوجه المبين بهذه اللائحة وفي المواد الجزئية منفردا .

وكذلك يكون مأذونا بالحكم على وجه ما ذكر في دائرة اختصاص كل محكمة ينقل إليها بأمر منا أو يندب إليها بقرار من وزير الحفانية .

الباب الثاني

في نذب القضاة الشرعيين

مادة ١٣ — يقوم النائب في المحكمة العليا مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فن يندبه وزير الحفانية من أعضائها .
واذا غاب أحد أعضاء المحكمة العليا فلوزير الحفانية أن يندب بدلا عنه أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة .

ويقوم النائب في المحاكم الابتدائية مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فلوزير الحفانية أن يندب أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة لتلك .

واذا غاب أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية قام مقامه من يندبه الرئيس أو من يقوم مقامه لتلك من قضاة محكمته أو الجزئيات التابعة له .

واذا تعذر النذب على محكمة من قضائها يندب وزير الحفانية من قضاة محكمة أخرى من يقوم بالعمل المطلوب بناء على طلب الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ١٤ — يجوز لوزير الحفانية عند الاقتضاء أن يندب مؤقتا قاضيا أو أكثر من دائرة اختصاص محكمة الى دائرة اختصاص محكمة أخرى .

الباب الثالث

أحكام عمومية

مادة ١٥ — تبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لرؤساء ونواب وأعضاء

المحاكم الشرعية وأنواع التأديب بقرار يصدره وزير الحقانية بعد التطوير عليه من مجلس الوزراء .

مادة ١٦ — تنتقل المحاكم الكلية بقرار من وزير الحقانية الى دمنهور وشبين الكوم وبها والفيوم وللتيا وسوهاج وأسوان للفصل في المواد الكلية والاستثناءات الخاصة بتلك للديريات .

مادة ١٧ — تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة باتحاد الآراء أو بالأغلبية .

مادة ١٨ — فيما عدا محكمة القاهرة يؤدي كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها .

مادة ١٩ — شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون .
وترتيب درجات القضاة وكيفية ترقية تبين بأمر من بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

الباب الرابع

في اختصاص المحاكم بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ — محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة .

مادة ٢١ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فان لم يكن له محل إقامة كالرحل رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .

مادة ٢٢ — اذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان ، فان لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .

٢٣ - اذا تعدد المدعي عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فالمدعي الخيار في رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل إقامة أحدهم. فان لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت إعلانها ، فان لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك .

مادة ٢٤ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعي عليه اذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة في المواد الآتية :
الحضنة .

انتقال الحضنة بالصغير الى بلد آخر .

أجرة الحضنة والرضاعة والتنفقات وأجرة السكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل في أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ - ترفع الدعاوى في مواد اثبات الوراثة والايضاء والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة العقارية كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ - ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ، ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ - التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من

خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائلتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ — الاذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في دائرة اختصاصهم ، وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام وغيرهم .

مادة ٢٩ — متى نظر شيء مما ذكر لدى من له حق النظر فيه فليس لغيره نظره .

مادة ٣٠ — اذا رقت دعوى أمام محكمة ثم رقت تلك الدعوى أو دعوى أخرى متعلقة بها أمام محكمة ثانية فعلى هذه المحكمة أن تحيل ما رفع اليها على المحكمة الأولى الا اذا كانت المحكمة الثانية هي المختصة طبقا للنصوص المتقدمة

مادة ٣١ — متى كان الخيار للدعى في رفع الدعوى على التفصيل السابق، ورفضها أمام محكمة لها حق نظرها ، فليس له أن يرفعها بمحكمة أخرى .

الكتاب الرابع

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والرافعات

والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها

الباب الاول

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

الفصل الاول

في الاعلانات على وجه العموم

مادة ٣٢ — كل اعلان يقع من بعض الخصوم لبعضهم بناء على طلبهم

أو أمر المحكمة يكون بواسطة جهة الإدارة أو من يعينه وزير الحفانية .

مادة ٣٣ - اعلان الضباط والصف ضباط والعساكر الذين في خدمة الجيش يكون بواسطة السردارية ويتولى الاعلان من تعينه لذلك .

مادة ٣٤ - اذا كان للشخص المطلوب اعلانه محل بالبلاد الأجنبية معلوم لطالب الاعلان يبين ذلك بالورقة المطلوب اعلانها وترسل صورتها من رئاسة نيابة الجهة التي بدأرتها المحكمة الى وزير الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة الى المعلن اليه .

مادة ٣٥ - كل اعلان يجب أن يكون مشتملا على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .

(ثانيا) اسم طالب الاعلان ولقبه وصنفته ومجمله .

(ثالثا) اسم الشخص الذي حصل الاعلان بواسطته وصنفته .

(رابعا) اسم المعلن اليه ولقبه وصنفته ومجمله .

(خامسا) اسم من سلم اليه الاعلان ولقبه وصنفته .

مادة ٣٦ - المحل الذي تعلن فيه الأوراق هو محل اقامة المعلن اليه ، أو محل وجوده ان لم يكن له محل اقامة ، أو محل وظيفته اذا أمر القاضي بالاعلان فيه

مادة ٣٧ - يجب أن يكون الاعلان نسختين متطابقتين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال للمستثناة بنص صريح .

ويكون تحرير الاعلانات بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بواسطة كاتب المحكمة .

مادة ٣٨ - اذا كانت الخصومة واحدة يجب تعدد صور التكليف بالحضور بتعدد المدعى عليهم وان تعدد للدعون .

فاذا تعددت الخصومة وجب تعدد التكليف بالحضور وأن تراعى القاعدة السابقة في تعدد الصور .

مادة ٣٩ - لا يجوز اعلان أى ورقة قبل الشروق ولا بعد الغروب ولا في

أيام الجمع والأعياد وللواسم الرسمية الا في الأحوال المستعجلة وبمقتضى اذن كتابي على ورقة الاعلان من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي .

مادة ٤٠ - الأوراق التي تعلن يجب أن تسلم صورها لنفس الخصم . وفي حالة عدم وجوده تسلم لمن يوجد من خدمه أو أقاربه في المحل الحاصل فيه الاعلان ، فإذا لم يوجد أحد فيه أكتفى بتسليم ذلك الى عمدة البلدة أو من يقوم مقامه أو حاكم المدينة التي بها محله . وكذلك ان امتنع من الاستلام . وعلى متولى الاعلان بيان ذلك كله في الأصل والصورة .

مادة ٤١ - تسلم صور الاعلانات على الوجه الآتي :

(أولا) التي للحكومة تسلم لمدير الجهة التي بدائرة المحكمة أو لحافظها .

(ثانيا) التي لمصالح الحكومة تسلم الى وزراء ووزاراتها أو لأقلام قضاياها .

(ثالثا) التي للشركات أو الجمعيات تسلم الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلسها أو مديرها أو من ينوب عن أحدهم ان كان لها مركز فان لم يكن لها مركز فالى أحد الشركاء للتضامين .

(رابعا) التي للأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري تسلم الى رئاسة النيابة العمومية بالجهة الداخلة بدائرة المحكمة .

(خامسا) التي للمحجور عليهم تسلم الى القوام والأوصياء .

مادة ٤٢ - يجب اعلان الأوراق في اليوم الذي يطلب الخصم اعلانها فيه أو في اليوم الذي تعينه المحكمة للاعلان .

مادة ٤٣ - يجب على من استلم صورة من صور الأوراق المملنة أن يوقع على الأصل بخطه أو ختمه بما يفيد الاستلام فان امتنع من التوقيع أو كان لا يعرف الكتابة ولم يكن له ختم وجب على من يتولى الاعلان بيان ذلك في الأصل والصورة ويكتفى به .

ويكون الاعلان أو التسليم على الوجه السابق بحضور شاهدين يوقعان على الأصل مع متولى الاعلان .

مادة ٤٤ — يجب على متولى الاعلان أن يرد الأصل للمحكمة مكتوبا فيه ما يفيد الأجراء على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٤٥ — اذا حضر المدعى والمدعى عليه أمام القاضى من تلقاء انفسهما وطلبا سماع خصومتها وكانت جزئية فللقاضى أن يسمع الدعوى في الحال ويفصل فيها ان أمكن والاحدد لها جلسة أخرى وان كانت كلية فان كانت الجلسة منعقدة سمعت دعواهما وفصلت فيها ان أمكن والاحددت لها جلسة أيضا وان لم تكن منعقدة أمر رئيس المحكمة أو نائبه الكاتب بأن يأخذ أقوالهما بين يديه فاذا رأى ضرورة لعقد الجلسة في الحال وتيسر ذلك أمر بانعقادها وفصلت فيها والا أحوالها على جلسة من جلسات المحكمة .

مادة ٤٦ — على كاتب المحكمة في جميع الاحوال أن يستوفى الاجراءات اللازمة من قيد القضايا للذكورة بالمادة السابقة في الدفاتر للمدة لذلك كغيرها من القضايا المسبوقه بالاعلان .

مادة ٤٧ — اذا لم تراعى أحكام اللواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ كان الاعلان ملغى .

لكن اذا حضر الملن اليه بناء على الاعلان كان معتبرا .
ومع ذلك لا يكون الاعلان ملغى اذا كان علم مراعاة الاجراءات قد وقع من تولى الاعلان وانما تأمر المحكمة باعلان جديد تصحيحا للأول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقا .
ولا يؤمر بهذا التصحيح اذا حضر للملن اليه .

الفصل الثاني

في اعلانات الدعاوى

مادة ٤٨ — ترفع الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصوم بالحضور أمامها في علم طلب يعلن للخصم بناء على طلب المدعى على يد من يعين للاعلان .

مادة ٤٩ — يجب على كاتب علوم الطلبات أن يقيّد ما يخرج منها في دفتر يعد لذلك .

مادة ٥٠ — يكون تحرير علم الطلب بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بمعرفة كاتب المحكمة ويلزم أن يكون مشتملا على كافة البيانات المقررة في أوراق الاعلانات للذكورة في المادة ٣٥ وعلى اسم المحكمة المطلوب حضور الخصم أمامها وعلى السنة والشهر واليوم والساعة التي يلزم حضوره فيها وأن يكون مختوما بختم المحكمة .

مادة ٥١ — يجب أيضا أن يشتمل التكليف بالحضور على موضوع الدعوى بالاختصار في القضايا الجزئية ابتدائية أو استئنافية وفي غيرها يجب أن يكون مشتملا على وقائع الدعوى واقعة واقعة كل دليلها وعلى الحق الذي يطلبه المدعى وعلى طلباته من المحكمة وعلى بيان الأوجه الشرعية التي يستند عليها في طلباته .

مادة ٥٢ — ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية وستة أيام في القضايا الكلية وفي القضايا المستأنفة . وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .

ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة

مادة ٥٣ — إذا كان محل الخصم بعيدا عن المحكمة يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة عشرين كيلو مترا وما يزيد عن الكسور على عشرة كيلو مترات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما يكون السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافة نصفها .

مادة ٥٤ — تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصري على الأكثر كما يأتي :

(أولا) يعطى ميعاد ستون يوما لمن يكون في الأقطار الكائنة بسواحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو في مملكة العراق .

(ثانيا) يعطى ميعاد مائة وثمانون يوما لمن يكون قاطنا بالبلاد الأخرى من أوروبا أو موانئ الشرق لحد البلدة المسماة يوقوها ما .

(ثالثا) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستون يوما لمن يكون ساكنا بجميع البلاد الأخرى .
مادة ٥٥ — لاتعد أيام الجمع والاعياد والمواسم المقررة رسميا من أيام المواعيد المبينة في هذه اللائحة اذا وقع يوم منها في آخر الميعاد .

مادة ٥٦ — تسليم الصور العلنية يجب أن يكون قبل الميعاد المقرر ويجب رد الاصل الى المحكمة قبل ميعاد الجلسة .

مادة ٥٧ — متى ورد الاصل الى المحكمة بعد الاعلان يبق عند كاتب علوم الطلبات الى أن يحضر المدعى أو من ينوب عنه ليستلمه منه .

الفصل الثالث

في قيد الدعاوى

مادة ٥٨ — على المدعى أو من ينوب عنه استلام الاصل المذكور في المادة السابقة وتقديمه للكاتب الاول أو لرئيس قلم المرافعات لأجل قيده في الجدول العمومي قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .
ويجوز للقاضي أو لرئيس المحكمة أن يأمر بالقيد في يوم الجلسة نفسه عند الضرورة .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يجب على قلم الكتاب أن يقيد الدعوى متى ورد أصل الاعلان معلنا .

مادة ٥٩ — تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم قيدها في الجدول العمومي مع علم الاخلال بالحقوق التي تترتب على اعلانها .

مادة ٦٠ — متى حوت المحكمة الأهلية قضية على محكمة شرعية أعتبرت مرفوعة أمامها وسارت فيها بالطريق الشرعى .

وعلى الكتاب أن يقيدها في الدفاتر المعدة لذلك بناء على طلب المدعى كغيرها من القضايا .

مادة ٦١ — اذا مضى يوم الجلسة ولم تقيد الدعوى فى الجدول العمومى يسقط الاعلان ويجب لرفع الدعوى اعلان جديد .

مادة ٦٢ — على كاتب الجلسة أن يحرر قائمة بقضايا كل جلسة بأرقام متتابعة ويقدمها الى رئيس الجلسة ويعلق صورة منها بلوحة المحكمة قبل افتتاح الجلسة .

الفصل الرابع

فى ايداع المستندات والاطلاع عليها

مادة ٦٣ — يجب على الخصوم ايداع مستنداتهم وأقوالهم الكتابية فى زمن تحدده المحكمة لذلك بمراجعة حالة العمل الذى تأمر به ويكون تقديم المستندات من المدعى قبل الجلسة التى تؤجل اليها القضية بثمانية أيام على الأقل ان كانت أعلنت الى خصمه أو اطلع عليها وأمضى بما يفيد الاطلاع فان لم تكن أعلنت للخصم ولم يكن اطلع عليها قبل الجلسة بخمسة عشر يوما .

وعلى الخصم أن يقدم رده قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة ان كان أعلنه للخصم أو أطلعه عليه كما سبق أو بثلاثة أيام ان لم يكن حصل ذلك وهذا كله اذا لم يتفق الخصوم على مواعيد أقل مما ذكر .

مادة ٦٤ — اذا انقضى الميعاد المحدد ولم يقدم أحد الخصوم بما كلف به تسير المحكمة فى الدعوى .

مادة ٦٥ — يجب أن تقدم المستندات الى قلم الكتاب من الخصوم أو ممن ينوب عنهم مرفقة بقائمتين متطابقتين تبين فىهما تلك المستندات واحدا واحدا بالتواريخ والارقام والأوصاف التى تكون خاصة بها .

مادة ٦٦ — على الكاتب أن يستلم المستندات بعد التحقق من سلامتها ومتى رأى فيها ما يوجب الشبهة وجب عليه بيان ذلك فى القائمتين بحضور المودع بياناً لا يحتمل الشك فى المستقبل .

مادة ٦٧ — بعد اجراء ما ذكر يجب على الكاتب أن يوقع على احدى

القائمتين بما يفيد استلام الاوراق للينة بها ويختتمها بختم المحكمة ويسلمها الى مقدمها ثم يحفظ الثانية موقفا عليها من مقدم للمستندات مع أوراق الدعوى .

مادة ٦٨ — لا تسلم الأوراق لمقدمها بعد الحكم الا بناء على تقديم سند الاستلام الذى بيده فان ادعى قده فلا يجوز تسليمها الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة . كذلك لا تسلم للمستندات قبل الحكم فى الدعوى الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة سواء أوجدت قائمة الاستلام أم لم توجد ولا يجوز الأمر بالتسليم الا فى حالة الضرورة الشديدة .

مادة ٦٩ — اذا صدر الحكم فى الدعوى من محكمة ابتدائية ورفع عنه استئناف لا تسلم المستندات لمن أودعها الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة بناء على عذر مقبول .

مادة ٧٠ — الاطلاع على الاوراق للسلمة فى قلم كتاب المحكمة يكون فى محل تسليمها بغير نقلها منه .

الباب الثانى

فى المرافعات

الفصل الاول

فى الجلسات

مادة ٧١ — ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تمادى على فعله كان له حسه فورا أو بما وعشرين ساعة وفى أمر بذلك أرسله الى البوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ ذلك .

مادة ٧٢ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح أو المخالفات فيها . واذا اقتضى الحال القبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة أمر

بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العموى أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولا به أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٧٣ - الرئيس هو الذى يتولى توجيه الاسئلة الى الخصوم والشهود وللأعضاء الجالسين معه أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من الاسئلة .

الفصل الثانى

فى حضور الخصوم أو وكلائهم

مادة ٧٤ - فى اليوم المعين لسماع الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص أو عام لكن لا يجوز لهم أن يوكلوا من غير المحامين الا من كان له بهم رابطة القرابة أو الزوجية أو المصاهرة .

ولا يقبل التوكيل اذا كان لمجرد طلب التأجيل .

مادة ٧٥ - يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويكفى فى اثبات التوكيل أن تقدم ورقة بذلك فان كانت غير رسمية وجب أن يكون مصدقا على امضاء الموكل أو ختمه من احدى المحاكم .

مادة ٧٦ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون محل وكيله معتبرا فى أحوال الاعلان وما يتعلق بها .

مادة ٧٧ - ليس لأحد من رؤساء المحاكم الشرعية ولا من نوابها ولا من قضاتها ولا من جميع مستخدميها أن يكون وكىلا عن غيره فى الرافعة عن الخصوم ولا أن يبدى رأيا لأحدهم فى القضايا للمقامة أمام المحكمة الموظفين بها أو أمام غيرها .

لكن يجوز لهم أن يقدموا المستورة لأقاربهم لغاية الدرجة الرابعة فى الخصومات التى تكون لهم أمام محكمة غير محكمتهم .

مادة ٧٨ - للقاضى أن يعين مندوبا لاحضار المدعى عليه فى أقرب وقت وذلك فى الحالتين الآتيتين :

(أولاً) رد الطفل الى حاضنته .

(ثانياً) تخليف أحد الزوجين الذى تتوجه عليه اليمين الشرعية عند المعجز عن إثبات ما يوجب فرقة النكاح .

مادة ٧٩ — يجوز للمحكمة فى كل الاحوال أن تأمر بحضور الخصوم بأنفسهم أمامها فى يوم تعيينه لذلك .

مادة ٨٠ — اذا كان للمطلوب حضوره عند مقبول منعه عن الحضور نذبت المحكمة أحد قضائها ليسمع أقواله فى ميعاد تعيينه لذلك وعلى الكاتب أن يعلن الخصم الآخر به وأن يحضر محضراً بأقوال الخصوم يوقع عليه من القاضى والكاتب والخصوم .

مادة ٨١ — اذا لم يحضر الخصوم ولا وكلائهم فى أول جلسة أو فى أية جلسة أخرى قررت المحكمة شطب الدعوى ويكتب القرار فى محضر الجلسة وكذلك اذا حضروا واتفقوا على الشطب .

الفصل الثالث

فى سماع الدعوى

مادة ٨٢ — يراعى بقدر الامكان فى سماع الدعاوى ترتيبها فى قائمتها ويبدأ بالسمى فى الصلح بين الخصوم .

مادة ٨٣ — متى انتهى نظر قضايا الخصوم الذين حضروا أمام المحكمة بعد النداء عليهم أعادت النداء ثانياً على الغائبين فاذا تبين أنهم لم يحضروا قررت شطب قضاياهم وأقفلت الجلسة .

مادة ٨٤ — تكون المرافعة علنية الا فى الأحوال التى تأمر المحكمة بإجرائها سرا سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب أحد الخصوم محافظة على النظام أو مراعاة للآداب أو حرمة الأسرة .

مادة ٨٥ — لا يتوقف سماع الدعوى على احضار شهود المعرفة ويكفى أن يبين الخصوم عند حضورهم أسماءهم وأنسابهم وألقابهم ومحل اقامتهم .

مادة ٨٦ — تحصل للرافعة في الدعاوى للمستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها .

مادة ٨٧ — يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال للرافعة ولا تجوز للتقاطعة عليهم في أثناء كلامهم الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تعدوا على النظام أو على الأشخاص .

مادة ٨٨ — لا تسمع الدعوى الا على خصم شرعى حقيق .

مادة ٨٩ — ترفض الدعوى اذا لم يكن بين للتداعيين خصومة في نفس الأمر بل قصدا بالتداعى الاحتيال على الحكم بما يدعيه أحدهما .

مادة ٩٠ — يجب أن يكون للدعى به معلوماً فان كان منقولاً فطريق العلم به بيانه بنحسه ونوعه وصفته أو قيمته أو احضاره أمام المحكمة .

مادة ٩١ — اذا كان للدعى به عقارا لزم بيان حدوده وذكر بلده والتقسيم الذى هو فيه من البلد وشارعه أو حارته أو الخوض والحدود الأربعة أو الثلاثة وأسماء أولى الشأن فى العقار الذى تنتهى تلك الحدود اليه ويكتفى باسم الجار وشهرته التى يعرف بها .

فان لم تكن له شهرة يعرف بها ذكر بما يميزه عن سواه .

مادة ٩٢ — يكتفى فى سماع الدعوى أن يدعى بما فى ورقة التكليف بالحضور .

مادة ٩٣ — اذا أصاب للدعى فى الحدود وأخطأ فى للمساحة صحت دعواه .

مادة ٩٤ — لا يشترط لصحة الدعوى استعمال الفاظ أو عبارات معينة ويكتفى بظهور قصد المدعى من كلامه فان أغفل شيئاً يجب ذكره سأله القاضى عنه ولا يمد ذلك تلقيناً الا اذا زاده علماً .

مادة ٩٥ — اذا لم يصحح المدعى دعواه بعد الاستفسار منه لا يكون ذلك مانعاً من سؤال المدعى عليه حتى اذا أقر عامله القاضى باقراره .

مادة ٩٦ — لا يلزم لصحة الدعوى فى المفضوب بيان القيمة الا اذا كان هالكاً فان كان قائماً اكتفى فيه بالوصف .

مادة ٩٧ - من قبيل النصب امتناع الأمين من تسليم الأمانة عند طلبها كامتناع من تحت يده الجهاز من تسليمه للزوجة عند طلبه .

مادة ٩٨ - لا تسمح عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الأقرار بواحد منها وكذا الأقرار بالنسب أو الشهادة على الأقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على ما ذكر .

مادة ٩٩ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الأقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الأقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة . ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الأقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ .
ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت من الزوجة تقل عن ست عشرة سنة

أو سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة الا بأمر منا .
ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لا أكثر من ثلاث سنوات نهايتها
تاريخ رفع الدعوى .
ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا
كانا يدينان بوقوع الطلاق .

الفصل الرابع

فى دفع الدعوى قبل الجواب عنها

مادة ١٠٠ — أوجه الدفع الجائز ابدأؤها قبل الجواب عن الدعوى هى :
(أولا) الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى
(ثانيا) الدفع بعدم توجه الدعوى على المدعى عليه بكون أحد المتداعيين
ليس خصما للآخر .

(ثالثا) الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة بها تلك
الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .

(رابعا) الدفع بعدم صحة الدعوى .

مادة ١٠١ — تحكم المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد
الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى بعدم الاختصاص ان كان سببه النظام
العام أو ان العقار ليس داخلا فى دائرة اختصاصها أو أن القضية من خصائص
محكمة أعلى أو أقل درجة كما تحكم كذلك فى الوجه الثانى والثالث والرابع .
على أنه يجوز للمحكمة أن تقرر احالة الدعوى على المحكمة المختصة اذا ظهر
لها عدم اختصاصها .

وعلى المحكمة قبل الحكم فى الوجه الرابع سواء أ كان من نفسها أم بناء على
طلب الخصم أن تستفسر من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه ولها أن
تمهل لذلك .

مادة ١٠٢ — متى حكمت المحكمة بالاحالة المذكورة فى الوجه الثالث من

المادة ١٠٠ وجب عليها أن تحدد للدعوى أمام المحكمة الأخرى نفس الجلسة المحددة بها لنظرها أو لنظر القضية للربط بها .

مادة ١٠٣ - يجوز للمحكمة اللقلم اليها الدفع أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تين ما حكمت به في كل منهما على حدة .

مادة ١٠٤ - يجوز للمحكمة بناء على طلب للدعى أن تعطي له ميعادا للاجابة عما دفع به خصمه الدعوى والاطلاع على ما يقدمه من المستندات .

الفصل الخامس

في الجواب عن الدعوى

مادة ١٠٥ - يجيب للدعى عليه عن الدعوى اما كتابة بورقة يقدمها قبل يوم الجلسة أو في الجلسة واما شفيا بها فاذا حضر وطلب التأجيل للاجابة جاز للمحكمة أن تعطيه ميعادا لذلك فان لم يجب في الجلسة الأخرى اعتبرته منكرا .

مادة ١٠٦ - يجب أن يكون جواب للدعى عليه عن كل وقائع الدعوى وأن يكون عن موضوع كل واقعة اجابة خاصة ويذكر للدعى عليه صراحة ان كان ينكرها أو يقر بها ويبين ما ينكره ويقر به من غير ايهام . كذلك يجب عليه أن يبين وقائع دفعه وأحواله بيانا واضحا لا ايهام فيه مع تفسير أدلته والوجه الشرعى الذى استند عليه فيه . واذا تعدد للدعى عليهم ولم تتعد مصلحتهم وجب على كل واحد منهم اجراء ما ذكر على اقراده .

مادة ١٠٧ - كل دفع للدعوى رأت المحكمة فيه تليسا واحتيالا وجب عليها رفضه وأن تين ذلك بالحضر .

وكذلك الدفع بالاقرار على الوجه المبين بالمادة ١٢٩ .

مادة ١٠٨ - اذا لم يحضر للدعى ولا وكيله في الخصومة في الوقت المعين وحضر للدعى عليه أو وكيله قبل سماع الدعوى فله أن يطلب اعتبار القضية كأن لم تكن . وكذلك تعتبر المحكمة القضية كأن لم تكن اذا حضر للدعى أو وكيله

وقررت المحكمة سماع الدعوى ولم يدع ولم يبد عذرا مقبولا سواء أحضر للدعى عليه أم لم يحضر لا هو ولا وكيله .

مادة ١٠٩ — اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ولم يدفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم غاب المدعى في أية جلسة بعد ذلك فللمدعى عليه طلب اعتبار القضية كأن لم تكن .

مادة ١١٠ — اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ودفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم تخلف المدعى بعد ذلك ولم يرسل وكيل عنه في الميعاد المعين فالمدعى عليه بالخيار اما أن يطلب اعتبار القضية كأن لم تكن واما أن يطلب السير في دعوى الدفع بالطريق الشرعى ويعتبر المدعى عليه مدعيا والمدعى مدعى عليه .

وهذا اذا لم يكن الدفع من حقوق الله تعالى أما اذا كان من حقوق الله تعالى فيجب على المحكمة أن تسير فيه بالطريق الشرعى .

مادة ١١١ — اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة ولا المدعى عليه أو وكيله فيها أو حضر المدعى عليه أو وكيله ولم يبد طلبا قررت المحكمة شطب الدعوى .

مادة ١١٢ — قرار شطب الدعوى لا يسقط حقا يكتسبه المدعى باعلانه لخصمه كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو حفظ الحق في مدة الاستئناف أو المعارضة .

أما القرار الذى يصدر باعتبار الدعوى كأن لم تكن فانه يسقط كل حق اكتسبه المدعى بذلك الاعلان .

الفصل السادس

في دخول خصم ثالث في الدعوى

مادة ١١٣ — يجوز لغير المتداعيين ممن يكون له خصومة تتعلق بالدعوى المقامة أن يدخل فيها إما باعلان الخصوم بذلك قبل يوم الجلسة أو بتقديم طلبه

حال انعقادها لكن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية إلا إذا وجد ما يقتضى التأخير شرعا .

مادة ١١٤ — إذا حصلت المعارضة من أحد الخصوم لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه ليس خصما فيها قررت المحكمة بوجه الاستعجال أنه خصم أو ليس بخصم ولا يكون قرارها قابلا للطعن بطريق المعارضة أصلا ولا بطريق الاستئناف إلا إذا كان صادرا بقبول الخصم الثالث بشرط أن يكون عند استئناف الحكم في أصل القضية .

الفصل السابع

في استجواب الخصوم أنفسهم

مادة ١١٥ — لكل من الخصوم الحق في أن يطلب استجواب خصمه نفسه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى .

مادة ١١٦ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها إذا لم تكن متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول شرعا .

مادة ١١٧ — الأسئلة التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها أو التي قررت المحكمة وجوب توجيهها تتوجه من الرئيس ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة . ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تعطى ميعادا للإجابة .

مادة ١١٨ — تجب كتابة الإجابة في محضر الجلسة وبعد تلاوتها يوقع عليها من المسئول ورئيس الجلسة وكاتبها .

وإذا امتنع المسئول عن وضع امضائه أو ختمه أو كان له مانع منه يذكر ذلك في محضر الجلسة .

مادة ١١٩ — تكون الإجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولا يجوز له التكلم في أثناء الجواب ولا يتوقف استجواب المسئول على حضوره ان كان قد أعلن .

- مادة ١٢٠ — اذا كان الخصم عنده يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تندب أحد قضاتها لاستجوابه على وجه ما ذكر .
- مادة ١٢١ — اذا كان الخصم المطلوب استجوابه مقبلاً بمحكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائلتها .
- مادة ١٢٢ — اذا امتنع للسؤال عن الاجابة أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر في ذلك من حيث كونه يورث شبهة أم لا وعليها أن تقرر ما تراه بعد ذلك .

الباب الثالث

في الأدلة

- مادة ١٢٣ — الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من اقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة .

الفصل الاول

في الاقرار

- مادة ١٢٤ — يشترط في صحة الاقرار أن يكون المقر عاقلاً بالغاً مختاراً غير مجبور عليه ولا يشترط شيء من ذلك في المقر له .
- ويقبل اقرار المجبور عليه للسفاهة في كل ما لا يعد مجبوراً عليه فيه شرعاً كالطلاق ونحوه .
- مادة ١٢٥ — يصح الاقرار وان اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به .
- مادة ١٢٦ — لا يتجزأ الاقرار الصادر من المدعى عليه بمجلس القضاء فلا يؤخذ منه الضارب به ويترك الصالح له بل يؤخذ جملة واحدة ويعتبر انكاراً للدعوى

وذلك اذا لم يكن للمدعى دليل على دعواه ولا للمدعى عليه دليل على ما صدر منه .

مادة ١٢٧ — اذا ادعى للمقر أنه كاذب في اقراره لا يقبل منه ويعامل باقراره الا اذا قدم دليلا كتابيا لا شبهة فيه .

مادة ١٢٨ — اقرار الأخرس يكون بإشارته المهودة ولا يعتبر اقراره بالاتشارة اذا كان يمكنه الاقرار بالكتابة .

مادة ١٢٩ — لا تقبل دعوى بالاقرار الصادر قبل قيام الخصومة أو بعدها ولا الشهادة به الا اذا كان صدوره أمام قاض بمجلس القضاء أو كان مكتوبا وعليه امضاء المقر أو ختمه أو وجدت كتابة تدل على صحته .

الفصل الثاني

في الأدلة الخطية

مادة ١٣٠ — الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان .

مادة ١٣١ — تنقسم الأوراق الى رسمية وغير رسمية .

مادة ١٣٢ — الأوراق الرسمية هي كل ورقة تصدر من موظف في احدى المصالح العمومية مختص بمقتضى وظيفته باصدارها ويدخل في ذلك وثائق الزواج والطلاق . والأوراق الرسمية هي ما عدا ذلك .

مادة ١٣٣ — كل سند شرعى صادر من المحاكم الشرعية مطابق لما في سجله مستوف شروطه الشرعية يعد حجة فيما تحرر به على من كان شاهدا عليه أو على من تلقى الحق عنه .

مادة ١٣٤ — الأوراق الرسمية سواء أكانت سندات أم محررات تكون حجة على أى شخص كان فيما تدون بها مع مراعاة ما جاء بالمادة ١٣٧ من هذه اللائحة من القيود الخاصة بالشهاد بالوقف وكذا النقاسيط والسجلات التى كانت

بالمديريات والحجج غير المسجلة في الأوقاف القديمة اذا كانت الأعيان للدعاة تحت يد مدعيها .

مادة ١٣٥ - تكون الأوراق غير الرسمية حجة على من يكون موقعاً عليها بامضائه أو ختمه .

مادة ١٣٦ - اذا مات صاحب الخط أو الختم قام مقامه من ينوب عنه شرعاً فيما يشهد به السند الذى فيه خط للمتوفى أو ختمه بدون اخلال بما هو مدون بالمادتين ٩٨ و ٩٩ .

مادة ١٣٧ - يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كاليمين فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدقتى احدى الحاكم الشرعية المصرية .

وكذلك الحال فى دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفى دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر .
ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التى بداترتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٣٣ من هذه اللائحة .

مادة ١٣٨ - الأوراق الرسمية والأوراق العرفية تكون كافية للحكم بدون احتياج الى اثبات آخر معها .

الفصل الثالث

فى الطعن فى الخطوط والأوراق

مادة ١٣٩ - الطعن الذى يجوز توجهه على الخطوط والأوراق ينحصر فى نوعين :

- (الأول) انكار الامضاء أو الختم .
(الثاني) ادعاء التزوير في الأوراق .

الفرع الاول

في انكار الختم أو الامضاء

مادة ١٤٠ — انكار الختم أو الامضاء انما يتوجه على الأوراق غير الرسمية أما ادعاء التزوير فيتوجه على جميع الأوراق رسمية كانت أو غير رسمية .
مادة ١٤١ — اذا أنكر من يشهد عليه السند الامضاء أو الختم أو أنكر ذلك من يقوم مقامه تأمر المحكمة بإجراء التحقيق .
ويترتب على الأمر بإجراء التحقيق إيقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للدعى دليل آخر لاثباتها .

مادة ١٤٢ — يجب في هذه الحالة تحرير محضر تبين فيه حالة السند وأوصافه بياناً كافياً ويوقع عليه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب أيضاً امضاء نفس السند من رئيس الجلسة وكاتب المحكمة .
مادة ١٤٣ — يكتب أمر التحقيق في محضر الجلسة ويشتمل على ما يأتي :

- (أولاً) ندب أحد قضاة الهيئة التي أمرت بالتحقيق فان كان الأمر صادراً من محكمة جزئية كان التحقيق أمام فاضلها .
(ثانياً) تعيين خبير واحد أو ثلاثة من قبل المحكمة أو باتفاق الخصوم .
(ثالثاً) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما مباشرة التحقيق .
(رابعاً) تسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كاتب المحكمة ممن هي تحت يده بعد بيان حالتها كما تقدم .
مادة ١٤٤ — يعلن كاتب المحكمة الخبير بالحضور أمام القاضي في اليوم والساعة المحددين لمباشرة التحقيق .

مادة ١٤٥ — يكون التحقيق بمضاهاة الامضاء أو الختم الذى حصل انكاره على ما هو معروف للمنكر من امضاء أو ختم .

مادة ١٤٦ — الأوراق التى يجوز للمضاهاة عليها هى الآتية :

(أولا) الامضاء أو الختم للموضوع على أوراق رسمية .

(ثانيا) امضاء الخصم أو ختمه المعترف به أمام القاضى للندوب للتحقيق أو أمام أى موظف رسمى .

(ثالثا) اذا طلب الخصم ولم يحضر جازت المضاهاة على الامضاء أو الختم الذى يثبت بشهادة من عاينوه يمضى أو يختم على الورقة المقدمة للمضاهاة .

(رابعا) امضاء الذى يكتبه أمام القاضى .

(خامسا) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة المتقضى تحقيقها اذا كانت فيه الفاظ امضائه .

مادة ١٤٧ — الأوراق التى تطلب للمضاهاة عليها ان كانت رسمية يجوز للقاضى أن يأمر باحضارها من الجهة التى تكون بها ، ويجوز انتقاله مع الخبير الى محلها للاطلاع عليها بدون نقلها .

وان كانت غير رسمية فلى المتمسك بالسند احضارها .

مادة ١٤٨ — فى حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التى تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من القاضى للندوب للتحقيق وكاتبه وللمأمور أو الموظف الذى سلم الأصل ومتى اعيد الأصل الى محله ترد الصورة للمأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة ويصير ابطالها .

مادة ١٤٩ — يضع أهل الخبرة والخصوم والقاضى وكاتب الجلسة امضاءاتهم على الأوراق المتقضى المضاهاة عليها قبل الشروع فى التحقيق ويذكر ذلك فى المحضر .

مادة ١٥٠ — اذا قرر أهل الخبرة بعد المضاهاة اتحاد الخطين أو الختمين كان للمحكمة اعتبار السند حجة على المنكر وان قال انهما مختلفان كان لها الغاء السند وسارت فى الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى وكذلك اذا لم تيسر المضاهاة .

- مادة ١٥١ — اذا لم تيسر للضاهاة ولم يكن للتمسك بالسند دليل آخر. جاز اثبات الاعضاء أو انقلم عند الانكار بشهادة من عاينوا الخصم في حالة التوقيع على السند بامضائه أو ختمه .
- مادة ١٥٢ — تراعى فيما يتعلق باعمال أهل الخبرة غير ما ذكر القواعد المقررة في الفصل للمتعلق بأهل الخبرة .
- مادة ١٥٣ — اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع فيها الانكار فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش .

الفرع الثاني

في دعوى التزوير

- مادة ١٥٤ — اذا طعن من يشهد عليه السند بالتزوير فيه قدم تقريراً بذلك لقلم كتاب المحكمة .
- مادة ١٥٥ — يترتب على الطعن بتزوير الورقة إيقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للدعى دليل آخر لاثباتها .
- مادة ١٥٦ — على المدعى أن يسلّم الى قلم كتاب المحكمة السند المدعى تزويره اذا كان تحت يده .
- مادة ١٥٧ — اذا كان السند تحت يد الخصم للدعى عليه بالتزوير يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير ان يعين بناء على طلب المدعى من يستلم هذا السند أو يضبطه ويودعه في قلم كتاب المحكمة .
- مادة ١٥٨ — اذا امتنع من تحت يده السند المذكور من تسليمه ولم يمكن ضبطه يستبعد من أدلة الدعوى .
- مادة ١٥٩ — تبين حالة السند على الوجه السابق في المادة ١٤٢ .
- مادة ١٦٠ — يجب على مدعى التزوير أن يعلن للدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديم التقرير بأدله على ذلك مع تكليفه بالحضور أمام الجلسة للمناقشة في تلك الأدلة .

مادة ١٦١ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل مدعى التزوير ذلك ولم يبد عذرا مقبولا تقرر للمحكمة سقوط دعوى التزوير .

مادة ١٦٢ — يجوز للمدعى عليه بالتزوير أن يوقف سير التحقيق فيه اذا أقر بأنه غير متمسك بالسند المدعى التزوير فيه .

مادة ١٦٣ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما كان متعلقا بها وجائز القبول شرعا .

مادة ١٦٤ — اذا ظهر للمحكمة في الجلسة تزوير السند قررت في الحال الغاء وسارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى والا أمرت بالتحقيق .

مادة ١٦٥ — يشتمل أمر التحقيق على بيان الأدلة التي قبلتها المحكمة وتعيين القاضى الذى يكون التحقيق بمباشرة واليوم والساعة اللذين يكون فيهما البدء فى التحقيق والتصريح للقاضى للندوب بتعيين خبير أو أكثر عند الحاجة .

مادة ١٦٦ — اذا اقتضى التحقيق مضاهاة الخطوط أو الأختام وجب أن تراعى القواعد المقررة لذلك في هذه اللائحة .

مادة ١٦٧ — يكون التحقيق بحضور الخصوم أو وكلائهم أو فى غيبتهم بعد اعلانهم بالحضور .

مادة ١٦٨ — متى تم التحقيق تحال جميع الأوراق على المحكمة فى جلسة يحددها القاضى ويخبر بها كاتب المحكمة الخصوم ان لم يكونوا حاضرين وقت الأمر بالا حالة .

مادة ١٦٩ — يجوز للمحكمة أن تقرر رد أو بطلان أى سند يتحقق لها أنه مزور ولو لم تقدم لها دعوى بتزويره بشرط أن تبين ادلة ذلك فى القرار .

مادة ١٧٠ — اذا ثبت تزوير سند من السندات أرسلته للمحكمة مع صور المحاضر المختصة به الى قلم النائب العمومى الكائن بدائرة المحكمة .

مادة ١٧١ — من ادعى التزوير وسقط حقه فى دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بفرامة النفى قرش انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

الفصل الرابع

في الشهادة

مادة ١٧٢ — يجوز اثبات الدعوى بشهادة المدول مع مراعاة ما هو مدون بالمادة ١٣٨ .

مادة ١٧٣ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة للبينة بالمادة ٥٣ من هذه اللائحة . فاذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه للعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة قدرها مائة قرش أميرى .

واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

واذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أو اذا امتنع الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها مائتا قرش أميرى .
واذا حضر الشاهد الذى تأخر عن الحضور وأبدى أعذارا صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بقرار من المحكمة التى أصدرته .

مادة ١٧٤ — متى حضر الشهود بين يدي القاضى سمع شهادة كل منهم على انفراد بعد أن يسأله عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحلله ونسبه وجهة اتصاله بالخصوم بالقراءة أو الاستخدام أو غيرها وبعد أن يحلفه اليمين الشرعية . ولا يشترط في شهادة الاستكشاف تحليف اليمين بل يكفي فيها مجرد الأخبار بمن يوثق به .

مادة ١٧٥ — يكفي في قبول الشهادة أن تطابق شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وان اختلفت الألفاظ .
وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى ولا يشترط في قبولها لفظ أشهد .

مادة ١٧٦ — اذا أغفل الشاهد شيئا يجب ذكره سأله القاضى عنه ولا يعد ذلك تلقينا الا اذا كان مما يزيد علمه .

مادة ١٧٧ — يكفى فى تعيين للشهود له أو للشهود عليه ذكر ما يعرف به ولو الاسم والشهرة فقط .

مادة ١٧٨ — اذا ذكر الشاهد الحدود وأخطأ فى مقدار المساحة قبلت شهادته .

مادة ١٧٩ — تكفى شهادة الاستكشاف فى القضاء بالنققات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والسكن والشروط التى يتوقف عليها القضاء بشئ .
بما ذكر .

مادة ١٨٠ — تكفى الشهادة بالدين وان لم يصرح ببقائه فى ذمة المدين وكذا الشهادة فى العين .

مادة ١٨١ — تكفى الشهادة بالايضاء أو الوصية وان لم يصرح باصرار الموصى الى الوفاة .

مادة ١٨٢ — يسأل القاضى الشاهد عن الأزمنة والأمكنة وغيرها وعن طريق علمه بالشهود به وكيفية وصوله اليه وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجة شهادته بدون حاجة الى التزكية .

مادة ١٨٣ — للشهود عليه أن يبين للقاضى ما يخل بشهادة الشاهد شرعا وكذلك له أن يوجه الى الشهود بواسطة رئيس الجلسة الأسئلة التى يرى لزوم سؤاها عنها وعلى الرئيس أن يوجه تلك الأسئلة الا اذا رأت المحكمة أنها غير مفيدة فتقرر رفضها مع تدوين ذلك كله بالمحضر .

مادة ١٨٤ — اذا طعن للشهود عليه فى الشهود طعنا غير شرعى رفضته المحكمة وان كان شرعيا وأراد تأجيل القضية لأثباته لا تؤجل الا الى الجلسة التالية فان لم يثبت رفضت الطعن .

مادة ١٨٥ — اذا قررت المحكمة الاحالة على التحقيق تبين فى قرارها الوفاة للراد اثباتها .

مادة ١٨٦ — اذا قدم أحد الخصوم بيّنة لاثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة تلك الواقعة بكافة طرق الاثبات . وتتبع جميع اجراءات الاثبات في حق الخصوم على السواء .
مادة ١٨٧ — تكتب شهادة كل شاهد وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة .

مادة ١٧٨ — تنلى شهادة كل شاهد عليه وله أن يصحبها بالجلسة ثم يوقع عليها بامضائه أو ختمه .

مادة ١٨٩ — ' اذا امتنع الشاهد من الامضاء أو الختم أو كان لا يمكنه الكتابة أو ليس له ختم وجب ذكر ذلك في المحضر .

مادة ١٩٠ — اذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور تنتقل المحكمة لسماع شهادته ولما أن تندب أحد قضاها لسماعها وعلى المحكمة أن تعلن الغائب من الخصوم بالميعاد المحدد لسماع الشهادة .

مادة ١٩١ — اذا قال الشاهد لا شهادة لي لا تقبل شهادته بعد ذلك وكذا اذا قال المدعى ليس لي شهود ثم أحضر شهودا أو حصر شهوده وقال ليس لي سواهم ثم أراد الاستشهاد بشهود آخرين لا يقبل منه الا فيما تسمع فيه الشهادة حسبية .

مادة ١٩٢ — اذا مات الشهود أو غابوا فللمحكمة أن تحكم بشهادتهم .

مادة ١٩٣ — للقاضي اذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زورا أن يحضر محضرا بذلك ويرسله الى قلم النائب العمومي المختص ويكون هذا المحضر معتبرا أمام الحاكم الأهلية .

الفصل الخامس

في العجز عن الاثبات

مادة ١٩٤ — اذا كلف أحد الخصوم باثبات دعواه فلم يأت بدليل أو أتى

ببلييل غير مفيد للأببات وتكرر ذلك منه ثلاث جلسات جاز اعتباره عاجزا عن
الاببات فان لم يطلب اليمين أو حلف خصمه بالطريق الشرعى حكمت المحكمة
برفض الدعوى .

مادة ١٩٥ - اذا كلف الخصم بمحضر شهوده وأدلته فلم يفعل قررت
المحكمة احضار جميع شهوده وتقديم جميع أدلته فى جلسة أخرى فان أحضر الشهود
كلهم أو بعضهم وقدم الأدلة كذلك ولم يكن ذلك كافيا للأببات اعتبر عاجزا
وسارت المحكمة على وجه ما تقدم فى المادة السابقة .
وكذلك اذا لم يحضر شهودا ولم يقدم أدلة .

مادة ١٩٦ - اذا حكم برفض دعوى المدعى لجزءه عن إثباتها أو لاعتباره
عاجزا فلا تسمع منه مرة أخرى بعد ذلك وهذا لا يمنع من الطعن فى هذا الحكم
بالطرق المنصوص عنها فى هذه اللائحة .

الفصل السادس

فى اليمين والنكول

مادة ١٩٧ - اذا عجز للدعى عن إثبات دعواه أو اعتبر عاجزا وطلب
تحليف خصمه فحلف أو نكل حكم بمقتضى الحلف أو النكول .

مادة ١٩٨ - لا يعتبر الحلف أو النكول الا اذا كان أمام المحكمة أو
أمام من يندب لذلك من القضاة .

مادة ١٩٩ - يجب على المحكمة أن تبين فى محضرها الوقائع التى
يستحلف الخصم عليها وعلى من توجهت عليه أن يحلف كما قررت المحكمة .

مادة ٢٠٠ - اذا كان لمن توجهت عليه اليمين عذر منعه عن الحضور
تنتقل المحكمة أو تندب أحد قضائها لتحليفه بحضور الخصم الآخر .

واذا تخلف طالب اليمين عن الحضور فى الميعاد المحدد مع علمه به جاز تحليف
الخصم الآخر فى غيبته .

واذا كلف من توجهت عليه اليمين بالحضور لحلفها ولم يحضر بعد اعلانه بالحضور ولم يبد عنرا شرعيا اعتبارنا كالا .

مادة ٢٠١ — اذا كان من توجهت عليه اليمين خارجا عن دائرة المحكمة جاز لها أن تحيل استخلافه على المحكمة الجزئية التي يكون بداورها .

مادة ٢٠٢ — اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكنى فيها يمين واحدة على جميعها ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة .

مادة ٢٠٣ — يحلف القاضى الخصم فيما يكون فيه التحليف بلا طلب .

مادة ٢٠٤ — يعتبر فى حلف الأخرس ونكوله اشارته للمعودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه ونكوله بها .

مادة ٢٠٥ — لا يجوز التوكيل فى تأدية اليمين .

ولا يجوز للوكيل فى الخصومة طلب اليمين من الخصم الآخر الا بتوكيل خاص .

مادة ٢٠٦ — يجب أن يذكر بالحضر فى جميع الأحوال صيغة اليمين التى حلفها من توجهت عليه .

الفصل السابع

فى انتقال المحكمة لمحل النزاع

مادة ٢٠٧ — يجوز للمحكمة أن تنتقل لمعينة للنزاع فيه أو تندب أحد قضاتها لذلك ويذكر فى القرار الصادر بذلك ميعاد المعينة .

مادة ٢٠٨ — لا حاجة الى اعلان القرار المذكور اذا كان صادرا بمواجهة الخصوم فان لم يكن صادرا بمواجهتهم وجب اعلانه للعائب بمعرفة كاتب الجلسة قبل الميعاد بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد للسافة .

مادة ٢٠٩ — تحوز المحكمة أو القاضى محضرا يشمل على الأعمال المتعلقة بالمعينة .

مادة ٢١٠ — يجوز للمحكمة او لمن تندبه من قضاتها تعيين اهل خبرة للاستعانة به فى المعينة .

الفصل الثامن

في أهل الخبرة

مادة ٢١١ — اذا رأت المحكمة أن تستعين بأهل الخبرة عينت واحدا أو ثلاثة ممن تثق بهم .

مادة ٢١٢ — متى قررت المحكمة تعيين أهل خبرة جاز لها أن تأمر بوقف السير في القضية أو بتأجيلها الى أجل مناسب فاذا أمرت بالايكاف لا تقدم القضية للجلسة الا بعد تقديم تقرير الخبير وتحديد جلسة لنظرها بناء على طلب أحد الخصوم .

مادة ٢١٣ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليمطوا رأيهم أمام الجلسة شفويا بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة .

مادة ٢١٤ — يشتمل قرار التعيين على ذكر أسماء الخبراء وعلى المواد التي يراد أخذ قولهم عنها وعلى الترخيص لهم بما قد تحتاجه تلك المواد من الأعمال المستعجلة وعلى تحديد اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد ميعاد التسرع في العمل .

واذا رأت المحكمة أن ترخص للخبير بجمع أقوال من له علم بوقائع تفيد في مأموريته ذكرت ذلك أيضا في القرار .

وتحدد المحكمة مبلغ الأمانة الواجب ايداعه في الخزانة على ذمة مصاريف الخبير وأتعابه وتبين مايسرف له منه لمباشرة مأموريته .

مادة ٢١٥ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت تعيين الخبراء فعلى كاتب المحكمة اعلانهم بذلك .

مادة ٢١٦ — اذا أراد أحد الخصوم رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه اعلان الخصم بالحضور أمام المحكمة لذلك قبل مضي ثلاثة أيام من تاريخ

قرار التعيين ان كان صادرا بمواجهته أو من تاريخ اعلانه به ان كان صادرا في غيبته والا سقط حقه .

مادة ٢١٧ - لا يقبل من أحد الخصوم رد أهل الخبرة للمعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين .

مادة ٢١٨ - يجوز رد أهل الخبرة اذا كان ممن لا تقبل شهادته شرعا لاحد الخصوم .

مادة ٢١٩ - يجب أن يفصل في رد أهل الخبرة في أول جلسة الا لسبب يقتضى التأخير ويذكر ذلك في المحضر .

مادة ٢٢٠ - يجب على من يتعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى أعلن بذلك ليطلع على قرار تعيينه وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له صورة منه
مادة ٢٢١ - بعد اطلاع الخبير على قرار تعيينه يحضر في اليوم نفسه أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد للمعاد الذي يباشر فيه ما تعين له ويكتب محضرا بذلك

وعلى الخبير اعلان من لم يكن حاضرا من الخصوم بالمعاد المذكور .

مادة ٢٢٢ - على الخصوم أو وكلائهم أن يحضروا مع أهل الخبرة وقت مباشرة العمل فان لم يحضروا أو أحدهم فلا أهل الخبرة مباشرة العمل في حالة الغيبة وكان عملهم حينئذ معتبرا .

مادة ٢٢٣ - على أهل الخبرة سماع أقوال الخصوم ومن رخصت له المحكمة بأخذ أقوالهم .

مادة ٢٢٤ - يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة أقوال الخصوم ومن رخص له بأخذ أقوالهم ويوقع عليه من الجميع .

مادة ٢٢٥ - يضع أهل الخبرة تقريرا ببيان أعماله ورأيه والأوجه التي استند عليها .

مادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديد ذلك الزمن في القرار الصادر بتعيين الخبير ويكون

التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

مادة ٢٢٧ — اذا لم يقدم أهل الخبرة تقريره في اللفة التي تستلزمها حالة العمل جاز لمن يطلب من الخصوم التعجيل أن يعلنه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام على الأقل .

وعلى المحكمة ولو في غيبته أن تصرف له ميعادا لتقديم تقريره أو تستبدل به غيره .

مادة ٢٢٨ — يجب على الخبير أن يودع بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرقا بجميع الاوراق التي يكون قد استلمها من الخصوم .

ماده ٢٢٩ — يرفق الخبير بالتقرير كشفا بالبيانات الآتية :

(أولا) عدد أيام العمل وساعاته من كل يوم .

(ثانيا) بيان عدد الانتقالات وتوضيح للسافات التي قطعها .

(ثالثا) للمصاريف التي صرفها ومستندات ذلك .

مادة ٢٣٠ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لأحد الخصوم أن يطلب تحديد جلسة لنظر القضية ويعلم خصمه بذلك .

٢٣١ — أجور الخبراء ومصاريفهم تقدرها المحكمة التي تنظر الدعوى بأمر يحور في آخر التقرير .

واذا مضى أربعة أشهر من تقديم التقرير ولم يصدر حكم في الدعوى جاز للخبير أن يقدم طلبا بتقدير أجرته للرئيس أو للقاضي .

وتذكر القيمة المقدرة بالمباراة والارقام ويوقع على ذلك من الرئيس والكتاب .

مادة ٢٣٢ — يلاحظ في تقدير أتعاب الخبير اهمية القضية واعمال الخبير والزمن الذي قضاه في القيام بما كلف به والمصاريف التي تكلفها ويجب تقدير المصاريف على حدة .

مادة ٢٣٣ — يكون تقدير الاجرة بمراعاة ما يأتي :

(أولا) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم من أيام العمل إلا في الاحوال الاستثنائية الخاصة مع ذكر ذلك في أمر التقدير .

(ثانيا) للمقدر تنقيص عدد الأيام والساعات اذا ظهر له أن الأعمال التي قام بها الخبير ما كانت تستغرق الوقت الذي خصصه لها .

(ثالثا) كل عمل يكون زائدا على ما رخصت المحكمة بعمله لا يعتبر في تقدير الاجرة الا اذا كانت حالة العمل تقتضيه .

مادة ٢٣٤ - تقدير الاجرة يكون نافذا على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة أو كان تعيين الخبير في مصلحته ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا أيضا على المحكوم عليه .

مادة ٢٣٥ - لا يستحق الخبير أجره أتعاب ولا مصاريف اذا قضى بالناء تقريره لعدم مراعاته ما تقتضيه نصوص هذه اللائحة ولا في الحالة التي يكلف فيها بإتمام عمل يتبين للمحكمة أنه ناقص بسبب تقصيره أو إهماله أو جهله وكذلك لا يستحق أجرا على الايضاحات التي تدعوه المحكمة لتقديمها شفاهة في المواضع الفاضلة من تقريره .

مادة ٢٣٦ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من الخصوم وأهل الخبرة في الأيام الثلاثة التالية ليوم اعلان الأمر بتقديرها وتكون بعريضة تقدم لرئيس المحكمة أو للقاضي الجزئي ويترتب عليها ايقاف تنفيذ الأمر للذكور .

مادة ٢٣٧ - ترفع المعارضة الى المحكمة وعلى كاتبها أن يكلف الخصوم وأهل الخبرة بالحضور أمامها لنظرها في الميعاد الذي يحدد لذلك .

مادة ٢٣٨ - اذا لم يحضر الخصوم أو أحدهم أمام المحكمة لنظر المعارضة بعد تكليفهم بذلك فصلت فيها ويكون فصلها نهائيا .

مادة ٢٣٩ - للخصم الذي حصل على قرار بنقص أجره أهل الخبرة أن يتمسك به على الخصم الذي دفعها بناء على التقدير الاول ولهذا الخصم أن يرجع على أهل الخبرة .

مادة ٢٤٠ - لا تكون المحكمة مقيدة برأي أهل الخبرة .

مادة ٢٤١ - يجوز عند الاقتضاء تكرار تعيين أهل الخبرة السابقين أو غيرهم .

الفصل التاسع

في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى

مادة ٢٤٢ — اذا توفى في أثناء الدعوى أحد الخصوم أو خرج عن أهلية الخصومة أو زال عنه الوصف الذي كان باعتباره خصما في الدعوى أوقفت المحكمة السير فيها .

فإذا جاء وارث المتوفى أو وصيه أو من يقوم مقام من خرج عن أهلية الخصومة أو مقام من زال عنه ذلك الوصف وبأمر السير في الدعوى قبلت المحكمة منه واعتبرت كافة الأقوال والطلبات المقدمة اليها من الخصوم قبل ذلك .

مادة ٢٤٣ — اذا حصل إيقاف السير بناء على سبب من الأسباب واستمر ذلك الإيقاف ثلاث سنين من تاريخ آخر عمل في الدعوى ولم يعمل أحد الخصوم أى عمل من أعمال السير فيها قررت المحكمة بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها بناء على طلب كاتبها اعتبار القضية كأن لم تكن قد رفعت أمامها .

مادة ٢٤٤ — يقلم الطلب بما ذكر على حسب القواعد المقررة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

مادة ٢٤٥ — القرار المذكور يترتب عليه سقوط كل حق اكتسبه المدعى بسبب اعلان الدعوى أو رفعها .

مادة ٢٤٦ — اذا كان القرار المذكور صادرا من محكمة الاستئناف يصير به الحكم المستأنف نهائيا .

مادة ٢٤٧ — لا يعتبر المدعى متنازلا عن دعواه بعد رفعها الا اذا أعلن خصمه بذلك .

مادة ٢٤٨ — ليس للمدعى عليه أن يعارض في التنازل عن الدعوى المعلن له من قبل المدعى الا اذا طلب منع معارضته أو كان قد ادعى عليه دفعا لها

الفصل العاشر

في رد القضاة عن الحكم

مادة ٢٤٩ — يجوز رد القضاة عن الحكم في القضايا عن الفصل في مواد التصرفات بأحد الأسباب الآتية :

(أولا) اذا كان القاضى ممن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم أو وكلائهم .

(ثانيا) اذا كان للقاضى أولمّن لا تقبل شهادته له شرعا خصومة قائمة مع طالب الرد اذا كانت الدعوى بتلك الخصومة قد أقيمت من طالب الرد بعد اقامة الدعوى التى طلب فيها الرد .

(ثالثا) اذا كان القاضى وكيلًا عن أحد الخصوم في أعماله الخصوصية .

(رابعا) اذا كان القضاء لأحد الخصوم أو عليه يجر منفعة للقاضى أولمّن لا تقبل شهادته له أو يدفع عنه مضرة .

(خامسا) اذا أبدى القاضى لأحد الخصوم رأيه في القضية .

(سادسا) اذا كان القاضى أدى شهادة في الدعوى .

(سابعا) اذا قبل القاضى هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع في الدعوى الى أن تنتهى .

(ثامنا) اذا كان للقاضى دعوى قائمة بمائلة للدعوى التى طلب فيها الرد .

مادة ٢٥٠ — يجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يخبر به المحكمة في غرفة مشورتها وهي تقرر لزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه .

مادة ٢٥١ — يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والاستقط حق طالبه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض مندوب من طرف المحكمة لعمل من الاعمال المتعلقة بالدعوى يقلم الطلب في ظرف ثلاثة أيام من يوم نديه ان كان

قرار التندب صادرا بمواجهة طالب الرد وتبتدىء الايام الثلاثة من يوم اعلانه ان كان صادرا في غيبته .

مادة ٢٥٢ — لا يسقط حق طالب الرد اذا حدثت أسباب بعد مضي المواعيد المقررة لتلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك للواعيد .

مادة ٢٥٣ — يحصل الرد بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة من الخصم أو من وكيله للخص له بذلك ويرفق التوكيل بالتقرير ويودع طالب الرد في الوقت نفسه مبلغا قدره ١٠٠٠ قرش على سبيل الامانة تخصص لسداد الغرامة للنصوص عنها في المادة ٢٧١ .

واذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصوم فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة .

مادة ٢٥٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به الأوراق المستند عليها فيه .

مادة ٢٥٥ — على قلم كتاب المحكمة أن يرفع تقرير الرد الى رئيس المحكمة في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه .

مادة ٢٥٦ — اذا كان القاضى المطلوب رده مندوبا من محكمة أخرى لعمل يتعلق بها فعلى الرئيس أن يأمر بإرسال التقرير وما معه من المستندات الى المحكمة التابع لها القاضى المندوب .

مادة ٢٥٧ — على رئيس المحكمة التابع لها القاضى المطلوب رده أن يطلعه على تقرير الرد وما معه من الأوراق وتأمر بتسليم صورة من التقرير اليه .

مادة ٢٥٨ — على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة في المدة التي يعينها الرئيس عن أسباب طلب الرد .

مادة ٢٥٩ — اذا اعترف بأسباب الرد أو امتنع من نفسه عن نظر الدعوى فندب الرئيس بدله .

مادة ٢٦٠ — اذا اعترف ولم يمتنع نصحه الرئيس بالامتناع فان امثل .
ندب بدله والا فيحيل الاوراق على الجلسة للفصل فيها .

مادة ٢٦١ — اذا لم يعترف أو لم يجب في الليماد المحدد يندب الرئيس
قاضيا لسماع أقوال طالب الرد والقاضى للطلوب رده ويرفع اليه تقريراً . وعلى
الرئيس أن يحدد جلسة لنظر ذلك .

مادة ٢٦٢ — يتلى التقرير ويصدر الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون
مرافعة .

مادة ٢٦٣ — اذا ثبت لدى المحكمة من اعتراف القاضى المطلوب رده
أو من المستندات الكتابية التى قدمها طالب الرد أنها موجبة له حكمت باجتئاب
القاضى لنظر الدعوى بناء على تلك الاسباب دون غيرها .

مادة ٢٦٤ — اذا ظهر المحكمة أن الاسباب لا توجب الرد أو جعلها
القاضى ولم يوجد ما يثبتها من المستندات الكتابية حكمت برفض طلب الرد الا
اذا أجازت المحكمة لطالب الرد اثبات الوقائع المدعى بها بالبينة متى رأت أن
الظروف ترجح صحتها .

مادة ٢٦٥ — حكم الرفض يقبل الاستئناف من طالب الرد فقط .

مادة ٢٦٦ — طلب الاستئناف يكون بتقرير لقلم كتاب المحكمة فى اليوم
التالى لصدور الحكم بالرفض .

مادة ٢٦٧ — يرسل الحكم وطلب الاستئناف وكافة الأوراق للمتعلقة
بطلب الرد الى قلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٢٦٨ — على قلم كتاب محكمة الاستئناف تقديم تلك الاوراق
اليها فوراً وتحكم فيها فى أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج
لسماع أقوال الخصوم .

مادة ٢٦٩ — اذا طلب رد جميع قضاة محكمة استئنافية أو بعضهم بحيث
لم يبق من عددهم من يكفى للحكم يقدم التقرير لقلم كتاب المحكمة وبعد اجابة

إلتقاة المطالب ودم تشكل محكمة خاصة من ثلاثة قضاة للفصل في ذلك على وجه ماسبق اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٢٧٠ — تشكل المحكمة الخاصة من قضاة المحكمة الاستئنافية الذين لم يطلب ردم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية الأخرى ونوابهم ويكون التشكيل بقرار من وزير الحقانية .

مادة ٢٧١ — الحكم الصادر برفض طلب الرد يجوز أن يحكم فيه على طالبيه بغرامة من أربعمائة قرش الى أربعة آلاف قرش .

مادة ٢٧٢ — في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوي على ما هي عليه الى أن يفصل فيه لكن يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم أن تدب لنظر القضية من قضائها بدل من طلب رده .

الباب الرابع

في الأحكام

الفصل الأول

قواعد عمومية

مادة ٢٧٣ — متى تمت المرافعة ولم يبق لدى المحكمة الا الحكم تحكم فوراً ويجوز أن تؤخر صدور الحكم لميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام الا اذا وجد سبب قوى شرعى يقتضى التأخير أكثر من ذلك بشرط بيانه في المحضر .

مادة ٢٧٤ — للدولة في الأحكام تكون سرا بين القضاة .

مادة ٢٧٥ — لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم أو وكلائهم في حالة الددولة الا بحضور الخصم الآخر وكذلك لا يسوع في وقت الددولة قبول أوراق من أحد الخصوم بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

مادة ٢٧٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد لندالة ثم يعطى رأيه ويكون صدور الأحكام بالتطبيق لنص للمادة ١٧ وللمادة ٢٨٠ من هذه اللائحة .

مادة ٢٧٧ — متى اتحدت الآراء أو توفرت الأغلبية وجبت كتابة صيغة الحكم وعلى جميع القضاة أن يوقعوا عليها بامضاءاتهم ولا يجوز أن يذكر أن كان الحكم صادرا بالاتحاد أو بالأغلبية .

مادة ٢٧٨ — يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى أن يكونوا قد سمعوا المرافعة فيها والا كان الحكم ملغى .

ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علنية .

ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكفي بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

مادة ٢٧٩ — يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت ملغاة واذا كان في الوجه الشرعى الذى بنى الحكم عليه خفاء ذكر فيه ذلك الوجه .

مادة ٢٨٠ — تصدر الأحكام طبقا للمدون في هذه اللائحة ولا أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد .

مادة ٢٨١ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها واذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ — تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثاني

في الأحكام الغيابية

- مادة ٢٨٣ — إذا لم يحضر للمدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذى حدده له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم فى غيبته بدون اعذار ولا نصب وكيل .
- مادة ٢٨٤ — لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر فى حال الغيبة الا بعد ارفضاخ الجلسة التى صدر فيها .

الفصل الثالث

في الاحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

- مادة ٢٨٥ — الاحكام الحضورية هى التى تصدر فى غير الاحوال المبينة فى الفصل السابق .
- مادة ٢٨٦ — اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار وأثبتها بالطرق الشرعية حكم عليه فى غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا فى مواجهة الخصوم .
- وكذلك اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار .
- مادة ٢٨٧ — اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم الذى يصدر فى الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .
- مادة ٢٨٨ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعى فيها .

الباب الخامس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ — طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير .

الفصل الأول

في المعارضة في الأحكام القياسية

مادة ٢٩٠ — تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الغيبة ما عدا الأحكام المعتبرة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف .

وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الغيبة بزل ناظر الوقف .

مادة ٢٩١ — تقبل المعارضة الى الوقت الذى يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم .

مادة ٢٩٢ — يعتبر المحكوم عليه عالما بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم التنفيذية اليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ — مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة التنفيذية .

مادة ٢٩٤ — لا تقبل المعارضة الا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ — تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان للذكور على البيانات المقررة بالاعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التي يستند عليها فيها .

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره ، وعلى المكلف بالتنفيذ

أن يوقفه الا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة او التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً .

وطى كاتب المحكمة أن يقيدھا في دفتر المختص بقيد للمعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرھا أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ — تقدم للمعارضة في الاحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ — يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا في الأحوال الآتية :
(أولاً) اذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو باجرة الرضاعة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .

(ثانياً) اذا كان مأموراً بالنفاذ للوقت في الحكم في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٢٩٨ — يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

مادة ٢٩٩ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا مناعة .

مادة ٣٠٠ — ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .

مادة ٣٠١ — تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بغية المدعى أو المدعى عليه .

مادة ٣٠٢ — اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له الا الاستئناف في ميعاده .

مادة ٣٠٣ — الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثاني

في الاستئناف

٣٠٤ مادة — يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في

هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

مادة ٣٠٥ — يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمها أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف اذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات .

ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كاليمين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو علمه . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق الا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .

مادة ٣٠٦ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها .

مادة ٣٠٧ — ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوما كذلك .

مادة ٣٠٨ — ينتدى بميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها . وينتدى بميعاد استئناف الأحكام المعتبرة كذلك من يوم اعلانها . وينتدى بميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائرة .

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها . وينتدى بميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم اعلانها ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم .

مادة ٣٠٩ — اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

مادة ٣١٠ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور .

مادة ٣١١ — تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٣١٢ — اذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف .

أما اذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ — على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجلول العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأ كله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة الى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ — اذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام ان كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه ان كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ . ويحصل القيد اما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ — يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ الا في الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو باجرة الرضاة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .

(ثانياً) اذا كان مأموراً بالنفاذ للوقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ - يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويصبر للمستأنف مدعياً .

مادة ٣١٧ - يعيد الاستئناف الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة الى محكمة أول درجة وعلى أى دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للمادة ٣٢١ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى اما بتأييد الحكم للمستأنف، أو بإلغائه أو بتعديله .

مادة ٣١٨ - تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت او رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل في الموضوع .

مادة ٣١٩ - اذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائى واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقياً .

مادة ٣٢٠ - يرفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .

مادة ٣٢١ - لا يجوز للخصوم ان يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الاصلية الا بطريق الدفع للدعوى الاصلية .

ويجوز لهم أن يبدوا ادلة جديدة لثبوت الدعاوى او نفيها .

مادة ٣٢٢ - جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعاوى المستأنفة ، وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .

مادة ٣٢٣ - اذا قررت محكمة الاستئناف إلغاء حكم صادر في الاختصاص

أو إحالة الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل في موضوعها لا تردّها الى محكمة أول درجة بل تفصل فيها بما يقتضيه النهج الشرعى .

ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الإحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها انتهائيا ففي هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة المختصة .

مادة ٣٢٤ — اذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة مانص عليه في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٣٢٥ — المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الايام العشرة التالية لاعلان تلك الأحكام والاسقط الحق فيها .

مادة ٣٢٦ — رفع المعارضة للذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع للقررة لرفع الدواوى .

مادة ٣٢٧ — يجوز لكل ذى شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالأكثر من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور .

ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم بقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو بقلم كتاب المحكمة العليا ، ويتربط على الاستئناف ايقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الا في اقامة الناظر أو ضم ناظر أو افراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الاوراق .

ويجوز لها أن تستدعى من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفى ما تراه لازما من الاجراءات .

ولمحكمة الاستئناف أن تلقى أو تعدل التصرف للاستئناف أمامها ولها أن تقيم ناظرا عند الغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ — كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في احدى القضايا أن للسألة الفقهية أو القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها العدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وحالتها على هيئة المحكمة العليا بأكملها منضميا إليها أحد رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية يندبه وزير الحقانية .

الفصل الثالث

في التماس إعادة النظر

مادة ٣٢٩ — يقبل التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الصور الآتية :

- (الأولى) إذا لم يصادف الحكم قولاً في اللذهب .
- (الثانية) إذا خالف حكماً موضوعياً نص عليه في قانون المحاكم الشرعية .
- (الثالثة) إذا بني الحكم على أوراق حكم قضائية تزويرها بعد صدورهما .
- (الرابعة) إذا ظهرت أوراق قاطعة في الدعوى كانت مجبوزة بفعل الخصم .
- (الخامسة) إذا صدر حكان انتهائيان متناقضان في حادثة واحدة بين الخصوم أنفسهم أو من تلقوا الحق عنهم .
- (السادسة) إذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة أو حكم بشيء لم يطلبه الخصم .

(السابعة) إذا كان في صيغة الحكم تناقض .
ورفع التماس لا يوقف التنفيذ الا اذا أمرت محكمة التماس بإيقافه .
مادة ٣٣٠ — ميعاد التماس إعادة النظر ثلاثون يوماً من تاريخ صدور

الحكم ان كان حضوريا ، ومن تاريخ انتهاء مدة للمعارضة ان كان غيابيا ، ومن تاريخ الحكم بتزوير الأوراق أو ظهورها .

مادة ٣٣١ - يرفع الالتماس بورقة تعلن للخصم بطريق الاعلان للقررة لرفع الدعوى وتشتمل على بيان السبب الذي انبنى عليه بآنا كافيا والا كان الالتماس غير مقبول .

مادة ٣٣٢ - يقدم الالتماس للمحكمة التي أصدرت الحكم الا في الصورة الخامسة من المادة ٣٢٩ فانه يقدم بالكيفية الآتية :
اذا كان الحكان صادرين من محكمة واحدة يقدم الالتماس الى المحكمة التي أصدرتهما .

واذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة كلية واحدة يقدم الالتماس للمحكمة الكلية المذكورة .

واذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمتين كليتين يقدم الالتماس للمحكمة الكلية التابعة اليها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم الثاني .
واذا كانا صادرين من محكمتين كليتين يقدم الالتماس الى المحكمة العليا .

مادة ٣٣٣ - تنظر المحكمة الالتماس بغير مرافعة فان رآته غير صحيح رفضته .

وان رآته صحيحا قبلته وعينت الجلسة التي ترى فيها حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى .

مادة ٣٣٤ - الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم صحته والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

مادة ٣٣٥ - الحكم الصادر برفض الالتماس يجوز أن يحكم فيه على طالب الالتماس بغرامة لا تزيد على ألفي قرش .

الفصل الرابع

في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

مادة ٣٣٦ — يجوز للخصوم أن يطلبوا مباشرة تصحيح الحكم أو تفسيره من المحكمة التي أصدرته اذا كان في نصه خطأ مادي أو إبهام يمنع من تنفيذه .
مادة ٣٣٧ — ميعاد طلب تصحيح الحكم أو تفسيره ثلاثة أيام كاملة من يوم العلم بالتنفيذ .

مادة ٣٣٨ — يحصل العلم بالتنفيذ بالطرق المبينة في الفصل الأول من هذا الباب المختص بالعارضة .

مادة ٣٣٩ — يقدم طلب التصحيح أو التفسير الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالطرق المعروفة في تقديم الدعاوى وتنظر المحكمة في الطلب بلا مرافعة ثم تصحح الحكم أو تفسره بما يرفع الخطأ أو يزيل الإبهام مع عدم اللباس بجوهره .

مادة ٣٤٠ — يجب على الكاتب أن يكتب بهامش الحكم المطلوب تصحيحه أو تفسيره قرار المحكمة الصادر بالتصحيح أو التفسير .

الفصل الخامس

في الطعن في الأحكام ممن تتعدى اليه

مادة ٣٤١ — كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى اليه أن يطعن فيه . فان كان الحكم انتهاياً كان الطعن بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته . وان كان ابتدائياً كان الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ويجوز تقديم الطعن في أي وقت الا اذا سقط الحق في رفع الدعوى بسبب من الاسباب .

لكن اذا كان قد أعلن قبل صدور الحكم بالوعيد التي حددت لسماع

الدعوى وطرق اثباتها لا يقبل منه الطعن الا بالطرق والأوضاع وللواعيد المقررة في هذه اللائحة كالحكم عليه مباشرة .

مادة ٣٤٢ — يكون الطعن في الحكم المذكور بورقة تعلن للمحكوم له بطرق الاعلان المقررة لرفع العاوى .

الكتاب الخامس

في تنفيذ الاحكام

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ — لا يجوز تنفيذ حكم الا اذا كان مشمولا من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

« يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقا لنصوص اللائحة » .

مادة ٣٤٤ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأمورا به في الحكم أو منصوصا عليه في هذه اللائحة .

مادة ٣٤٥ — تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهرا ولو أدى الى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضي الجزئى أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ — يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ — اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجرة الحضانة أو الرضاعة أو للسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدأرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلًا فإنه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة ٣٤٨ — لا يجوز تنفيذ حكم من الأحكام على من يتعدى اليه غير المتداعين الا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الأحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقسيم طعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٣٤٩ — يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ — اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدأرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزارة الحفانية .

الباب الثاني

في الاشكال في التنفيذ

مادة ٣٥١ — اذا حصل اشكال في التنفيذ فبعد اتخاذ الاجراءات التحفظية اذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالاجراءات الوقفية الى المحكمة الجزئية الكائن بدأرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٣٥٢ — على للنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه ويعلنهم بذلك ويوصل الأوراق إلى المحكمة أن لم يحضر رافع الاشكال اعتبر الاشكال كأن لم يكن وتنفذ الحكم ولا يقبل منه بعد ذلك اشكال . وإن حضر فصلت المحكمة في الاشكال وصار حكمها نهائيا لا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف .

الباب الثالث

في التنفيذ الموقت

مادة ٣٥٣ — التنفيذ الموقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو السكن أو تسليم الصغير لأمه .
مادة ٣٥٤ — في حالة الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر اليه يجب مؤقتا إقامة ناظر أو ضم ناظر آخر إلى أن يفصل في الخصومة نهائيا ويتقرر الناظر بالطريق الشرعى .

الكتاب السادس

في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الشهادات والتسجيل

الباب الأول

في تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٣٥٥ — تحقيق الوفاة والوراثة يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص للبين في المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦ — على طالب تحقيق الوفاة والوراثة أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامه للمتوفى وقتها وأسماء الورثة ومحل اقامتهم ومحل عقارات التركة .

مادة ٣٥٧ — على المحكمة أن تطلب من جهة الادارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عمدة البلدة أو من يقوم مقامه وبض مشايخها أو مشايخ الأقسام والحدارات وأهل قرابة المتوفى .

ويجب أن تكون التحريات ممضاة بمن ذكروا ومصدقا على الامضاءات من جهة الادارة .

مادة ٣٥٨ — اذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جاز له أن يستأنف التحقيق بنفسه .

مادة ٣٥٩ — على الطالب بعد اتمام التحريات أن يعلن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة فى الميعاد الذى يحدد لذلك .

فاذا حضروا جميعا أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشئ أصلا وجب على القاضى تحقيق الوراثة بشهادة من يثق به ومطابقة التحريات للذكورة .

واذا أجاب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

مادة ٣٦٠ — اذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب فام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ — يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين .

الباب الثاني

في الشهادات والتسجيل

مادة ٣٦٢ — على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الشهادات بجميع أنواعها وكتابة سنداتهما وتسجيلهما على حسب اللدون بهذه اللائحة .
ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى ا شاهد بوقف أو باقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج أو غير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا كان مستوفيا الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من هذه اللائحة .

مادة ٣٦٣ — ضبط الشهادات هو كتابتها بدفاتر المضابط وتحرير سنداتها هو كتابة صورها بالأوراق للتموغة مطابقة لأصلها . وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة ما به حرفيا بالسجلات أو حفظ صورته الشمسية .

مادة ٣٦٤ — تؤخذ الشهادات فى المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب وفى المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يحيلونها عليه من الكتاب .

ويجوز الانتقال لأخذ الا شهاد متى كان فى دائرة المحكمة .

مادة ٣٦٥ — يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة فى الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص :

(١) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل اقامة الطرفين .

(ب) بيان الناحية واسم ورقم الحوض وأرقام القطع اذا كانت واردة فى قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع .

ويجب فى عقود البيع والبدل ذكر أصل للملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ورقم تسجيل عقده اذا كان مسجلا .

مادة ٣٦٦ - لا تقبل المحكمة الشرعية شيئاً من عقود الابدال والاستبدال والاحتكار والخلو وبيع الأتقاض والاستئانة مما يتعلق بالأوقاف الأهلية أو الخيرية ولا تقيم ناظرًا عليها بغير شرط الواقف ولا تعزلم الا بعد مخابرة وزارة الأوقاف وورود افادتها أو مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ المخابرة .

مادة ٣٦٧ - لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن مرتبات بالروزنامجة أو لهن ما يزيد قيمته على عشرين الف قرش الا بعد المخابرة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل اقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا للمصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت المقد .

مادة ٣٦٨ - تكتب الشهادات بالمضابط المرقومة الصفحات والمختومة بختم رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضى المحكمة الجزئية وختم المحكمة للوجودة بها .
مادة ٣٦٩ - يعرض الكاتب تفصيل ما كتبه بالمضبطة من صيغة الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذن بمباشرته منهم .

مادة ٣٧٠ - بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود امضاءه أو ختمه على المضبطة وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد .

مادة ٣٧١ - تمضى جميع السندات الشرعية وصورها التي تكتب بالأوراق للتموغة وصور الأحكام بامضاء رئيس المحكمة وتختم بختمه الذاتي فى المحاكم الكلية وفى المحاكم الجزئية تمضى وتختم من قاضيا وفى جميع الأحوال تمضى من الكاتب وتختم بختم المحكمة .

مادة ٣٧٢ - عند نهاية العمل فى كل مضبطة وسجل يقدم الى رئيس المحكمة الكلية وإلى القاضى فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه ما يفيد نهاية العمل فيه الى ذلك الموضوع ويضع امضاءه وختمه على ما يكتبه .

مادة ٣٧٣ - على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تؤشر بمقتضاه على سجل العقار وان كان مسجلا بجهة أخرى فعليها اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال فلي المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن ترسل ملخصه الى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله .

مادة ٣٧٤ - على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تخطر وزارة الاوقاف في الحالة التي لا يكون للعقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية شاهدة بملكيته .

احكام عمومية

مادة ٣٧٥ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة .

مادة ٣٧٦ - أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على افتاء المحاكم الأهلية والحكومة والافراد في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى أي اكانت .

مادة ٣٧٧ - لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها الى جهة من جهات الادارة الا اذا رخصت وزارة الحفانية بذلك .

مادة ٣٧٨ - يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر اكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى وزارة الحفانية للتصديق عليه .

مادة ٣٧٩ - تراعى أحكام القانون للمالي وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالاعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٣٨٠ - أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٣٨١ --- يضع وزير الحفانية لائحة للاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية .
ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الاجراءات
والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .
وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم
وعدهم وجميع مايتعلق بهم .

المذكرة الايضاحية

للمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

في سنة ١٨٩٧ ميلادية صدرت لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة
بها وعدلت بقانونين صدر في سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ ، ولم يرض على صدورهما يضع
سنوات حتى رقي في التطبيق صعوبات عملية وفي الاجراءات عيوب ظاهرة
لنلك عنيت وزارة الحفانية في أوائل سنة ١٩٣١ بدرس هذه اللائحة بمعاونة فضيلة
مفتي الديار المصرية وبعض كبار رجال القضاء الشرعي . واقترص التعديل على مامست
الحاجة الى تعديله .

ومن أهم ما تناولته التعديل تخفيض النصاب النهائي للقاضي الجزئي وموضوع
عزل ناظر الوقف واجراء الزواج بوثيقة رسمية ومنع سماع دعوى طلاق غير المسلمين
في المحاكم الشرعية وتقيد سماع الدعاوى بالنفقات للمتجدة وأحكام الدفوع وتوسيع
نطاق الادلة بزيادة القرينة القاطعة وعدم تجزؤ الاقرار وسماع شهود النفي وتعديل بعض
الاحكام في رد القضاة وفي المعارضة والاستئناف والائتماس وفي مسائل التنفيذ ومواد
ضبط الشهادات والتسجيل مع رعاية تبسيط الاجراءات في هذه الاحوال وغيرها .
وفما يلي أهم أسباب التعديل :

في اختصاص المحاكم الجزئية

بينت للمادة الخامسة ما تختص المحاكم الجزئية بالحكم النهائي فيه وللمادة السادسة ما تختص فيه بالحكم الابتدائي .

وبنى التعديل فيما على للبادئ الآتية :

(أولا) كان النصاب النهائي في كل من أجور الحضنة ، والرضاعة ، والمسكن ، وفي النفقات بين الزوجين ثلاثمائة قرش صاعا في الشهر فأدى ذلك الى ارهاق المحكوم عليه بمطالبته شهريا على التوالى بمبالغ كبيرة بمقتضى أحكام نهائية قد تستنفد ثروته ورأس ماله ولا يجد أمامه طريقا للتظلم من هذه الأحكام لحرمانه من حق استئنافها . فرقن دفعا لهذا الحرج وافساحا لمجال العدالة بين المتقاضين تخفيض النصاب النهائي الى مائة قرش صاعا في الشهر لكل نوع من أنواع نفقة الزوجة والصغير ليكون للمحكوم عليه حق الاستئناف فيما جاوزه . وأن يكون له أيضا حق الاستئناف اذا كان الحكم في كل نوع نهائيا ولكن مجموع المطلوب أو المحكوم به للزوجة أو الصغير يتجاوز ثلاثمائة قرش في الشهر .

(ثانيا) شمول نفقة الزوجة لنفقة الطعام وبدل الكسوة وأجرى المسكن والخادم وشمول نفقة الصغير لذلك ولأجرى الحضنة والرضاع .

(ثالثا) إلحاق نفقة الصغير بنفقة الزوجة في الحكم بمعنى أن الحكم بها يكون نهائيا اذا لم يتجاوز مائة قرش في كل نوع وابتدائيا فيما جاوزه رعاية لجانب الصغير ومن هو في يده كما روى جانب الزوجة في ذلك .

(رابعا) يسوغ للزوجة أن تطلب النفقة بأنواعها من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فيحكم لها بالتجديد عن المدة الماضية وقد يكون مبلغا باهظا يشق أدائه ويسر وفاؤه ويكون الحكم غير قابل للاستئناف بالنظر الى المحكوم به في كل شهر من هذه المدة فرقن معالجة ذلك بجواز الاستئناف اذا زاد مجموع ما يطلب الحكم به على عشرين جنيها أو حكم بأكثر من ذلك عن المدة السابقة على قيد الدعوى . وبالنص في المادة ٩٩ على

عدم سماع الدعوى بالنفقة عن مدة ماضية أكثر من ثلاث سنين نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

(خامسا) كانت أحكام الزيادة في النفقات تعتبر كأحكام النفقات ابتداء من حيث جواز الاستئناف وعلمه وذلك غير صحيح لأن القصد من طلب الزيادة إعادة النظر في تقدير النفقة لطروء سبب يقتضيها فلا يصح النظر الى حكم الزيادة مستقلا عن المقدار السابق بل ينظر اليهما معا فان تجاوز مجموع الأصل والزيادة حد النصاب النهائي يستأنف حكم الزيادة فقط وان لم يتجاوزه يكون حكم الزيادة غير قابل للاستئناف .

(سادسا) دلت الحوادث على أنه قد ترفع دعوى نفقة زوجية ويحكم فيها بما دون النصاب النهائي ويكون هناك نزاع بين المتداعين في الزوجية فيكون هذا الحكم ابتدائيا بالنظر الى النزاع في الزوجية وانتهائيا بالنظر الى النفقة المحكوم بها وقد تقرر محكمة الاستئناف رفض دعوى الزوجية ولا تستطيع أن تمس الحكم فيما يختص بالنفقة ويترتب على ذلك اضطراب واشكال لذلك رضى تدارك هذه الحالة بالنص على أن الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة الخامسة الجديدة لا تكون نهائية الا اذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق الذي جرى فيه التداعي بين الخصمين كالزوجية والبنوة في دعوى نفقة الزوجة أو الصغير . فاذا كان هناك نزاع فيه فانه يستأنف بجميع مشتملاته .

في حق الخيار في رفع الدعوى

كان للزوجة والحاضنة وأم الصغير خيار رفع الدعوى أمام محكمة المدعية أو محكمة المدعى عليه رقعا بالجله ولم ينص على تخيير الأم في رفع الدعوى بنفقتها على من يجب عليه مع تحقق سبب الرخصة فيها وفي ذلك مشقة عليها فقرر لها هذا الحق في المادة ٢٤ .

في عزل الناظر

أدخل في المادة ٢٧ تعديل هام يختص بطلب عزل الناظر فقد كان عزل

الناظر من خصائص المحكمة القضائية وجرى العمل على أن يطلب أولاً من هيئة التصرفات الاذن بالخصومة لرفع دعوى العزل فاذا صدر الاذن ترفع الدعوى بطلب العزل الى المحكمة القضائية فاذا صدر الحكم بالعزل أو بضم ناظر آخر اليه يطلب بعد ذلك الى هيئة التصرفات اقامة ناظر أو ضم ناظر آخر . وفي هذه المراحل كثيراً ما يطرح النزاع على محكمة الاستئناف أو يعاد نظره في المعارضة أو الالتماس فيطول بذلك أمد التقاضي وتمتد يد الفساد الى الوقف وتضيع على المستحقين ثمراته ويتكبد للدعي من الشاق ما لا يحتمل .

فرئ معالجة هذه الحالة التي عمت منها الشكوى بتوحيد جهة القضاء التي تفصل في الموضوع كاملاً فأعطى لهيئة التصرفات التي كانت تأذن بالخصومة وتعين الناظر حق عزل الناظر أيضاً اذ ليس في ذلك ضرر ولا اضرار لحق في هيئة التصرفات هي بنفسها هيئة المحكمة والاجراءات التي كانت المحكمة تتبعها تتبع بعينها لدى هيئة التصرفات . وطرق اثبات موجبات العزل واحدة :

ومن المصلحة أن ينظر طلب العزل أمام هيئة التصرفات لان أكثر ما يبنى عليه هذا الطلب يتعلق بأمور شخصية يحسن ألا تنظر في جلسة علنية .

ولما كان موضوع العزل من الأهمية بحيث لا يسوغ الفصل فيه بدون سماع أقوال الناظر ودفاعه وحججه وجب أن يحضر بالطلب المقدم ضده فان لم يحضر يعلن رسمياً . فاذا حضر تسمع أقواله وحججه ودفعه وتحقق كلها قبل الفصل في الطلب . واذا لم يحضر وصدر قرار العزل في غيبته يكون له حق المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٠ التي نصت على ذلك صراحة استثناء من قاعدة أن قرارات هيئة التصرفات غير قابلة للمعارضة أصلاً ولا يبتدىء ميعاد الاستئناف في هذه الحالة الا من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة طبقاً للمادة ٣٠٨ .

أما استئناف قرار العزل الصادر حضورياً أو للعتبر كذلك فيبتدىء ميعاده من يوم صدور قرار التصرف في اللدة المحددة بالمادة ٣٢٧ .

في الاعلانات وقيد الدعاوى

تنص اللامعة القديمة على علم جواز الاعلان مطلقا قبل الشروق وبعد الغروب وفي أيام الاعياد فرني أن يستثنى من ذلك الأحوال للمستعجلة التي تقضى الضرورة فيها بالاعلان في هذه الاوقات على أن يوكل تقدير ذلك الى رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي كل في دائرة اختصاصه فيصدر اذنه بذلك على نفس ورقة الاعلان ليعلم به المعلن اليه (للمادة ٣٩) .

وأوجب على قلم كتاب المحكمة أن يقيد الدعوى من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعا بأ كمله بمقتضى المادتين ٥٨ و ٣١٣ وهذا الإيجاب لا يعنى المستأنف من القيام بواجب طلب قيد الدعوى فاذا أهمل تقع عليه المسئولية . وما تكليف قلم الكتاب بالقيد من تلقاء نفسه الا من باب المعاونة في حالة خاصة تسهلا للمتقاضين .

في سماع الدعوى

لما كان مطلوباً شرعا من القاضي أن يعرض الصلح على الخصوم لأنه أقطع للنزاع وأحفظ للروابط نص على ذلك في المادة ٨٢ .

ولم تكن المحاكم تأمر بسرية الجلسات الا فيما يحس النظام أو الآداب وقد لوحظ أن هناك حالة أخرى يحسن أن تكون الجلسة فيها سرية وهي صيانة كرامة الاسرة من أن تعرض أحوالها الخاصة في جلسة علنية ولهذا نص عليها في المادة ٨٤ .

اجراء عقد الزواج بوثيقة رسمية

من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعا لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من العبث والضياع

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة واشتملت لأختها سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والاقرار بها .
وألف الناس هذه القيود الواردة بهما واطمأنوا اليها بعد أن تبين مالها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر .

الأن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحجده أحدهما ويمجز الآخر عن إثباته أمام القضاء .
وقد يدعى بعض ذوى الأغراض الزوجية زورا وبهتانا أو نكاية وتشهيرا أو ابتغاء غرض آخر اعتمادا على سهولة إثباتها بالشهود خصوصا وإن الفقه يميز الشهادة بالتسامع في الزواج .

وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية ان ثبتت صحتها مرة لا تثبت مرارا .
وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائما بوثيقة رسمية كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف وهى أقل منه شأنا وهو أعظم منها خطرا
فحملا للناس على ذلك وإظهارا لشرف هذا العقد وتقديسا لعن الجحود والانكار ومنعاً لهذه الفاسد العديدة وصيانة للحقوق واحتراما لروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التى نصها « ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول اغسطس سنة ١٩٣١ »
وبذلك أصبحت دعوى الزوجية أو الاقرار بها لا تسمع عند الانكار في الحوادث الواقعة من أول اغسطس سنة ١٩٣١ بدون وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة ووثيقة الزواج الرسمية هى التى تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقا للمادة ١٣٢ كالمقضى والمأذون فى داخل القطر وكالمفصل فى خارجه .
وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعا فى دعوى النسب بل هذه باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه رغما من التعديل الخاص بدعوى الزوجية فى المادة ١٠١ من اللائحة القديمة .

تحديد سن الزواج

كانت دعوى الزوجية لا تسمع اذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثماني عشره سنة للزوج سواء أ كانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد فرئى تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق واحتراما لآثار الزوجية أن يقصر المنع من السماع على حالة واحدة وهى ما اذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

النفقة المتجمدة

أما النفقة عن المدة الماضية فقد رئى أخذاً بقاعدة جواز تخصيص القضا. ألا تسمع الدعوى بها لا أكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان فى اطلاق اجازة المطالبة بالنفقة للمتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال للمطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص للزم بها ، رئى من العدل دفع صاحب الحق فى النفقة الى المطالبة بها أولا فأولا بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنين وجعل ذلك من طريق منع سماع الدعوى . وليس فى هذا الحكم ضرر على صاحب الحق فى النفقة اذ يمكنه أن يطالب به قبل مضى الثلاث سنين .

طلاق غير المسلمين

كانت المحاكم الشرعية عملا بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير السلم على زوجته غير المسلمة فى الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان فى ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة الزواج من آخر للتقاليد المتبعة فى ملتها فتبقى معلقة لا تنزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من ينفق عليها فرئى معالجة هذه الحالة عملا بمبدأ جواز تخصيص

القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير للمسلمين على الآخر إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق (للمادة ٩٩)

في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

وسعت سلطة المحكمة في التصرف والحكم في الدفوع الفرعية فأجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ان كان سببه النظام العام وذلك في الأحوال التي ليس للمحاكم الشرعية ولاية الحكم فيها مثل ما اذا كان الخصوم أو أحدهم من جنسية أجنبية خاضعين لولاية محاكم أخرى .

وقد أجيز لها في حالة تقرير عدم الاختصاص أن تحيل الدعوى الى المحكمة الشرعية المختصة في الوقت نفسه رفقا بالمدعى الذي قد يرفع الدعوى الى محكمة شرعية غير مختصة عن جهل بقواعد الاختصاص .

وبالنسبة للدفع بعدم صحة الدعوى أوجب النص الجديد على القاضي الاستفسار من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه بعد أن كان جوازيا . وكانت للأئمة القديمة توجب على القاضي امهاله لتلك ثلاث جلسات فرئى أن يترك أمر تقدير الامهال الى القاضي حسب ظروف كل قضية فلا يتقيد وجوبا بالتأجيل ولا بعدد مراته اذ قد يكتفى بمرة واحدة في قضية وقد يلزم أكثر من مرة في قضية أخرى وقد لا يلزم التأجيل في أحوال أخرى .

وكانت للأئمة القديمة تجيز للمحكمة ضم الدفع الفرعى الى الموضوع ان رأت الدفع غير مقبول . فرئى اطلاق اجازة ضم الدفع الى الموضوع كما رأت المحكمة فائدة لذلك .

وكذلك كان للمدعى حق طلب التأجيل مرتين للإجابة على الدفع والاطلاع على المستندات فجعل التأجيل جوازيا للمحكمة حسب ظروف الدعوى حتى لا يتأخر الفصل فيها لغير سبب حقيقى (المواد ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤) .

في الجواب عن الدعوى

كان للمدعى عليه الحق في ميعاد للإجابة عن الدعوى فجعل التأجيل جوازيا

تقدره المحكمة حسب ظروف الدعوى وذلك بناء على مبدأ ترك أمر التأجيل لتقدير المحكمة (المادة ١٠٥) .

وكان للمدعي عليه عند غياب للدعي الخيار في طلب شطب القضية أو اعلان المدعي لمنع تعرضه ثم طلب اعتبار القضية كأن لم تكن . ولما كان شطب القضية لا يضر المدعي ولا يحمله على متابعة قضيته اذ يمكنه تجديدها يرسم قليل وكان في طلب منع التعرض تكليف للمدعي عليه اقامة دعوى . رضى اختصار هذه الاجراءات واعطاء المدعي عليه الحق دائماً في طلب اعتبار القضية كأن لم تكن كما غاب المدعي عن الجلسة حملاً للمدعي على متابعة دعواه (المواد ١٠٨ - ١١٠) .

في استجواب الخصوم أنفسهم

جرى بعض المحاكم على أن استجواب الخصوم قد ينصرف الى استجواب الوكلاء عنهم وليس هذا هو الغرض من الاستجواب لذلك نص في اللائحة على ما يدفع هذا اللبس .

في الادلة

ليس الغرض من الدليل الذى يقدم للقضاء سوى ابانة الحق واطهاره ، وقد يوجد في الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفة أحد الخصمين ويدل على الحق في الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دلائلها ويحجر على القضاء الاخذ بها ، وقد جاءت الشريعة الفراء باعتبارها ، واعتمد الفقهاء في صدر الاسلام في أفضيتهم عليها ، لذلك أضيفت القرينة القاطعة الى الادلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل للارشاد الى ما هو المقصود منه ليسير القضاء في التطبيق على وقته (المادة ١٢٣) .

في الاقرار

زيد في هذا الباب مادة جديدة تقرر مبدأ جرى عليه القضاء الاهلى ونص

عليه فقهاء الحنابلة وأيده العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يكن معمولاً به عند الحنفية وهو علم تجزؤ الاقرار . وبيانه أن من ادعى على آخر مبلغاً من المال مثلاً فاعترف المدعى عليه بأنه كان في ذمته ولكنه أوفاه إياه ولم يكن لأحدهما دليل على ماصدر منه كانت نتيجة الكلامين ادعاء الاول شغل ذمة الثاني بالمبلغ وقت الخصومة وانكار الآخر ذلك وقت الخصومة أيضاً فيعتبر منكراً للدعوى والقول قول المنكر يمينه .

أما اذا قال المدعى عليه أن المبلغ كان في ذمته ولكنه أوفاه ثلثه فالحكم كذلك فيما يختص بالثلث لأن الانكار كان مقصوراً عليه ويعتبر مقراً ببقاء الثلثين في ذمته .

وأما اذا كان هناك دليل لما أو لاحدهما فتكون العبرة بهذا الدليل لا بقول كل منهما ويسار في الدعوى طبقاً للمنهج الشرعي (المادة ١٢٦) .

في الشهادة

جرت المحاكم على سماع البينة في الجلسات العادية لكنها كانت تحدد جلسات خاصة لسماع البينة في القضايا الهامة التي يكثر فيها عدد الشهود بدون بيان الوقائع المراد اثباتها . فجاءت المادة ١٨٥ لبيان مايجب اتخاذه من الحيلة في هذه الحالة فأوجبت حصر الوقائع المراد اثباتها في القرار الذي يحدد جلسة الاثبات .

وهذا الحصر يكون بوجه الاجمال فلا يذكر فيه ما يكون في افشائه اخلال بسير التحقيق .

وقد يقيم أحد الخصوم بينة لأثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم الآخر من الادلة مايفيد عدم صحة تلك الواقعة . فمن العدالة أن يفسح له المجال لنفي صحة الوقائع التي سمعت البينة لأثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضي بالحق بعد للوازنة بين الادلة والترجيح لما يظهر له رجحانه (المادة ١٨٦) .

في اليمين والنكول

قضت اللامعة القديمة بوجوب حضور طالب اليمين عند انتقال المحكمة للتحليف من توجهت عليه اليمين . فكان يتنكب طالب اليمين ويمتنع التحليف ، وقد يتكرر ذلك فتطول الاجراءات فرئى جواز التحليف فى غيابه اذا تخلف عن الحضور مع علمه بالميعاد المحدد للتحليف .

وقضت بالآلا يعتبر المطلوب تحليفه نا كلا عن اليمين الا اذا تخلف عن الحضور بعد اعلانه مرتين ، فاكتفى فى التعديل باعلانه مرة واحدة تقصيرا للاجراءات . وقضت أيضا بأنه فى حالة اقامة من توجهت عليه اليمين فى دائرة محكمة أخرى يحال استخلافه على المحكمة الابتدائية وهذه تحيل الاستخلاف على المحكمة الجزئية التى يقيم فى دائرتها فرئى اجازة حالة الاستخلاف على المحكمة الجزئية مباشرة اختصارا للاجراءات (المادتان ٢٠٠ و ٢٠١) .

فى أهل الخبرة

جعل ايقاف السير فى الدعوى عند تعيين الخبير جوازا تقديره المحكمة حسب مقتضيات الاحوال وكان من قبل واجبا وقد لا يستدعيه الحال (المادة ٢١٢) . وأوجب على المحكمة تحديد زمن للخبير ليقدم فيه تقريره اذا طلب ذلك أحد الخصوم (المادة ٢٢٦) .

وحذف وجوب ملاحظة ثروة الخصوم فى تقدير أتعاب الخبير اذا لادخل لها فى قيمة عمله (المادة ٢٣٢) .

فى انقطاع المرافعة

عدلت المادة ٢٤٦ من اللامعة القديمة بحذف الفقرة الاخيرة منها فقضت بان القرار الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار القضية كأن لم تكن بسبب انقطاع

المرافعة فيها يصير به الحكم المستأنف نهائياً . وكانت هذه المادة تستثنى حالة سبق صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف تخفف هذا الاستثناء بسبب ماقرر في باب الاستئناف بالمادة ٣١٧ من وجوب النظر في موضوع القضية الاستئنافية والحكم فيها بدون اصدار قرار « بإلغاء الحكم المستأنف والسير في الدعوى » .

وظاهر أن هذا التعديل لاينطبق على الدعاوى التى سبق صدور قرار فيها بذلك .

في رد القضاة عن الحكم

جرت المحاكم على مبدأ علم جواز رد القضاة عن الفصل في مواد التصرفات مع أن قاضى التصرفات لا يختلف عن قاضى المحكمة القضائية بالنسبة لموضوع الرد ومن العدالة أن يستويا في الحكم (المادة ٢٤٩)
ولما كان بعض طالبي الرد غير جاد في طلبه رضى أن يكلف بإيداع أمانة تخصص لسداد الغرامة القانونية (المادة ٢٥٣)

ولهذا السبب جعل ميعاد استئناف حكم رفض الرد يوماً واحداً بدل خمسة أيام (للمادة ٢٦٦) وألزم قلم الكتاب محكمة الاستئناف بتقديم الأوراق الى المحكمة فوراً بعد أن كانت مدته ثلاثة أيام (للمادة ٢٦٨)
وكان لايجوز اثبات أسباب الرد والوقائع الواردة به بغير المستندات الكتابية مع أن بعض أسباب الرد يتمذر اثباته بالكتابة وقد يكون لدى الطالب بينة لأبوابه فأجيز للمحكمة قبول الاثبات بها على وجه الاستثناء متى رأت أن الظروف ترجح صحتها (للمادة ٢٦٤) .

في الأحكام

قواعد عمومية

قد يطرأ على القاضى الذى أعد الحكم للصدور وحده أو اشترك مع غيره

فى اصداره مانع فهرى يتمه عن الحضور وقت تلاوة الحكم بالجلسة ولم يك منصوصا على حكم هذه الحالة وجرى العمل على تأجيل النطق بالحكم لحن حضوره أو على اعادة المرافعة فى الدعوى لتغيير الهيئة وفى ذلك تكرار لاجراءات الدعوى وتأخير لانجازها بلامبرد . فرئى اجازة النطق بالحكم من الهيئة الجديدة اذا كانت نسخة الحكم الأصلية ممضاة من القاضى الذى أعده .

وللرأى من نسخة الحكم فى هذه الحالة مسودة الحكم التى يكتبها القاضى وتشتمل على أسماء الخصوم وتاريخ الحكم ومنطوقه وأسبابه ويوقع عليها سواء أكانت ورقة مستقلة أم كانت قائمة القضية (للمادة ٢٧٨) .

ولم تشتمل اللائحة القديمة على نص خاص بمصاريف الدعوى فزادت المادة ٢٨١ لتقرير هذا المبدأ .

وقاعدة الحكم بمصاريف القضية متبعة فى جميع الشرائع ، ومبناها أن من خسر دعواه انما كان يطلب أو يدافع بغير حق فيجب أن يلزم بما حمل خصمه من مصاريف فى سبيل الوصول الى حقه . لذلك قررت قاعدة وجوب الحكم بالمصاريف على الخصم المحكوم عليه .

وتشمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف الشهود وكل ما ينفق رسميا فى اثبات الدعوى مثل مصاريف الانتقال وأجرة المحاماة .

وبالنسبة لاجر المحاماة فانها تقدر بحسب ما يرى القاضى من ضرورة أو عدم ضرورة الالتجاء الى محام فى القضية وإلى قيمة عمل المحامى فى القضية ولا ينظر الى مركز المحامى الشخصى ولا الى الاتفاق للمنفوق بينه وبين موكله .

وبما أن بيان المصاريف عمل كتابى فقد لا يستطيع القاضى أن يبين فى الحكم قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكم له بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية بالرجوع الى ملف القضية .

فان لم يسلم أحد الخصوم بصحة هذا التقدير فله أن يعارض فيه لدى القاضى

طبقاً لأحكام المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ الخاصة بتقدير أجر الخبراء (المادة ٢٨٢).

في الأحكام الغيابية

جرى عمل الحاكم الشرعية على أنه متى صدر حكم أو قرار في حالة الغيبة ثم حضر المحكوم عليه في الجلسة التي صدر فيها وطلب إعادة القضية الى الجدول لا يجاب الى طلبه مع أنه لا يعد غائباً عن الجلسة بل متأخراً عن ميعاد الحضور فقط وبدلاً من الجأته الى طرق الطعن يعتبر حاضراً ويعاد نظر الدعوى فلا يعتبر الحكم الغيابي حاقاً مكتسباً لمن صدر لمصلحته حتى تنتهي الجلسة.

وعلى هذه القاعدة يسقط الحكم الصادر في الغيبة متى حضر الغائب قبل انتهاء الجلسة ويعتبر كأنه لم يكن ويعاد نظر الدعوى في نفس الجلسة فإن كان الخصم الآخر قد غادر المحكمة يجب تأجيل القضية وإعلانه بذلك من قبل الخصم الذي حضر أخيراً (المادة ٢٨٤).

في الأحكام الحضورية

والمعتبرة كذلك

أدخل في هذا الفصل قاعدة جديدة مقررة في الشرائع الحديثة تعرف بقاعدة اثبات الغيبة تطبق في حالة تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر ومبناها إعادة اعلان الغائبين عن الجلسة وتكليفهم بالحضور مرة ثانية فإن تخلفوا بعد ذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم لا تجوز المعارضة فيه من قبلهم. وفائدة هذا النظام تقادي احتمال تضارب الأحكام اذ قد يصدر حكم يكون حضورياً بالنسبة للحاضرين وغيابياً بالنسبة للغائبين فيعارض أحد الغائبين فيحكم في معارضته ثم يعارض آخر فيحكم في معارضته وقد تتعارض الأحكام الثلاثة فيما تقضى به تبعاً للأدلة والدفع للقدمة من الخصوم فيها مع أنها صادرة في موضوع واحد.

ولنظام إثبات الغيبة شرط أساسى مستفاد من نفس القاعدة ومن حكمتها وهو أن يكون الحكم الذى سيصدر فى الدعوى قابلاً للمعارضة اذ لا فائدة من إثبات الغيبة اذا كانت المعارضة أصلا غير جائزة ، كما اذا كانت الدعوى هى قضية معارضة. واجراءات اثبات الغيبة موضحة فى المادة ٢٨٧ وهى تنحصر فى اصدار حكم بإثبات غيبة الغائبين واعلانهم بهذا الحكم مع تكليفهم بالحضور للجلسة ويبين فيه أنهم ان تأخروا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم .

فى المعارضة فى الاحكام الغيابية

كانت الامثلة القديمة توجب اعلان الحكم اعلانا بسيطا ثم اعلان الصورة التنفيذية بعد ثمانية أيام فاستغنى عن اعلان الصورة البسيطة اذ لا فائدة من هذا التكرار .

فى الاستئناف

أجيز استئناف القرار الصادر بالنفاذ للمؤقت أو برفض طلب النفاذ للمؤقت على حدة (المادة ٣٠٥) .

وأوجب على المحكمة الاستئنافية الفصل فى استئناف هذا القرار على وجه الاستعجال (المادة ٣١٨) وحكمة ذلك أهمية أثر الأمر بالنفاذ للمؤقت او رفضه فى الامور للمستوجبة للاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر كحالة الحكم برد الطفل لحاضنته . فاذا أخطأت محكمة أول درجة فى الفصل فى هذا الطلب يمكن تدارك الامر برفع الاستئناف والفصل فيه على وجه الاستعجال .

واذا أغفلت محكمة أول درجة الفصل فى أحد الطلبات كان المتبع فى المحاكم الشرعية أن يعيد المدعى رفع الدعوى بهذا الطلب وما كان يجوز استئناف علم الفصل فى الطلب فأجيز استئنافه بالمادة ٣٠٥ على مبدأ أن القاطع بعدم الفصل فى طلب كالفصل فيه على وجه غاط ولكيلا يكلف المدعى تكرار الاجراءات باعادة رفع دعوى به من جديد .

وعدلت اجراءات الاستئناف بأن فرض على المحكمة الاستئنافية أن تعيد نظر القضية كأنها قضية ابتدائية فتطلع على ملف الدعوى وتقدر الأدلة التي قدمت لمحكمة أول درجة كما يترأى لها وان رأت لزوما لاعادة سماعها لديها تسمعها وتسمع كل الادلة الجديدة التي يقدمها الخصوم لها ثم تحكم في القضية . فان رأت أن الحكم الابتدائي صحيح تؤيده وان رأت أنه غير صحيح تلغيه وتحكم بما تراه وان رأت تعديله في بعض أجزائه تعمله فيها وتؤيده في الباقي منه .

وبهذا يبطل المتبع الآن من اصدار قرار بالغاء الحكم المستأنف وتقرير السير في الدعوى الذي عمت منه الشكوى لما فيه من الجاء المحكمة الى ابداء رأيها في الموضوع في اسباب قرار السير قبل أن تستوفي البحث أو الى اصدار قرار السير من غير أسباب مقنعة (المادة ٣١٧) .

في التماس اعادة النظر

زيد في أوجه التماس ثلاثة أوجه توجيهها العدالة وهي الواردة في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة من المادة ٣٢٩ الخاصة بمخالفة حكم موضوعي في قانون المحاكم الشرعية وعدم الحكم في أحد الطلبات والتناقض في صيغة الحكم . والتناقض مقصور على أجزاء صيغة الحكم ولا يتعدى الى أسباب الحكم فاذا كان بين الاسباب وبين الصيغة تناقض فالعبرة بالصيغة لا بالاسباب .

وأدخل على اجراءات التماس تعديل جوهرى هام خاص بكيفية السير في الدعوى اذا قبل طلب التماس وكانت اللائحة القديمة تجيز الفصل في الدعوى بغير مرافعة لجاء النص الجديد في المادة ٣٣٣ موجبا حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى اذ لا يتصور الغاء حكم صدر بعد مرافعات علنية ابتدائية واستئنافية بمجرد الاطلاع على الاوراق وبغير سماع أقوال الخصوم ومناقشتها .

وأدخلت قاعدة جديدة في المادة ٣٣٤ تقضى بعدم جواز تكرار طلب التماس ولهذا القاعدة المقتبسة من النظام الأهلى شروط وأحكام مبسطة في فقه المرافعات الأهلية .

وكذلك تقرر بالمادة ٣٣٥ جواز تقرير غرامة على رافع الالتماس اذا رفض طلبه كيلا يلجأ الخصوم الى هذا الطريق لمجرد التسوية .

في التنفيذ المؤقت

شرع التنفيذ المؤقت لبعض الاحكام لضرورة الاسراع في تنفيذها اما مراعاة لمصلحة المحكوم له الذي يضار كثيرا بتأخير التنفيذ بسبب اطالة اجراءات الطعن في الاحكام كما في الاحكام الصادرة بالنفقة أو في الامور المستوجبة للاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر مثل حالة عزل ناظر ثبتت خيانتة ويخشى من عدم رفع يده عن الوقف أن يبدد أمواله .

فالأحوال التي هي من النوع الاول يكون النفاذ المؤقت فيها واجبا بحكم القانون وذلك في الاحكام الصادرة بالنفقات وأجرة الرضاعة والسكن والحضانة وتسليم الصغير لأمه (المواد ٦ و ٢٩٧ و ٣١٥ و ٣٥٣) فكل حكم صادر بها يكون واجب النفاذ ولو لم ينص على ذلك في الحكم .

أما قاعدة اجازة النفاذ المؤقت في النوع الثاني فقد نص عليها صراحة في اللادتين ٢٩٧ و ٣١٥ وهي جوازية لا وجوبية متروكة لتقدير القاضي في كل حالة حسب ظروفها . والجديد في هذا التعديل تقييده بحالتي الاستعجال أو خشية احتمال ضرر من التأخير وعلى القاضي أن يبين اذن في كل حالة السبب الذي استوجب تقرير النفاذ المؤقت .

وقد قرر في باب الاستئناف جواز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو برفضه (المادة ٣٠٥) وأوجب الفصل في هذا الاستئناف على وجه الاستعجال (للمادة ٣١٨) .

في تحقيق الوفاة والوراثة

كانت هذه المواد تنظر بالحكم الجزئية والحكام الابتدائية على حسب

الاختصاص المين في اللادين (٥ و ٢٦) من اللأحة القدية فرئى أن يقصر نظرها علي المعاكم الجزئية .

في الاثهادات والتسجيل

عدل نظام التسجيل بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ اوالتعليمات الصادرة بشأنه للمعاكم الشرعية في ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩ .

القاهرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣١

وزير الحفانية

علي ماهر

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران العاليان الرقيان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولية سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ الصادر فى هذا اليوم .

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المولفة من حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونائب السادة للمالكية وغيرهم من العلماء .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — فى النفقة

القسم الأول — فى النفقة والعدة

مادة ١ — تعتبر نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها ولو حكما دينا فى ذمته من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراض منهما ولا يسقط دينها الا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ — المطلقة التى تستحق النفقة تعتبر نفقتها دينا كما فى المادة السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ — (ألغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩)

القسم الثاني — في العجز عن النفقة

مادة ٤ — إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل انه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال . وان ادعى العجز فان لم يثبت طلق عليه حالا وان أثبت أمهله مدة لا تزيد على شهر فان لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

مادة ٥ — إذا كان الزوج عائبا غيبية قريبة فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . وان لم يكن له مال ظاهر أعذر اليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فان كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه أو كان مجهول الحال أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .
وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

مادة ٦ — تطليق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعيا وللزوج أن يراجع زوجته اذا ثبت ايساره واستعد للاتفاق في أثناء العدة فان لم يثبت ايساره ولم يستعد للاتفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثاني — في المفقود

مادة ٧ — (ألغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ٨ — (اذا جاء المفقود أو لم يحىء وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول ، فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ' لم يكن عقده في عدة وفاة الأول .

الباب الثالث - في التفريق بالعيب

مادة ٩ - للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء معه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠ - الفقرة بالعيب طلاق بائن .

مادة ١١ - يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها .

الباب الرابع - في أحكام متفرقة

مادة ١٢ - (ألغيت بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ١٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسرأى رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨ (١٢ يولييه سنة ١٩٢٠)

قواد

بامر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

وزير الحفانية

احمد نو الفقار

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ .

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران
العاليان الرقمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦
جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ (٣ يولييه سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ ، والقانون نمرة ٢٤ الصادر
في هذا اليوم للمعدل للمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ - الطلاق

مادة ١ - لا يقع طلاق السكران والمسكره .

مادة ٢ - لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحل على فعل شيء أو تركه
لاغير .

مادة ٣ - الطلاق القترن بعدد لفظا أو اشارة لا يقع الا واحدة .

مادة ٤ - كنايات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق
الا بالنية .

مادة ٥ - كل طلاق يقع رجعيا الا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول
والطلاق على مال وما نص على كونه باثنا في هذا القانون والقانون رقم ٢٥
سنة ١٩٢٠ .

٢ — الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

مادة ٦ — اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينها فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكيمين وقضى على الوجه اللين بالمواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١).

مادة ٧ — يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين ان أمكن والا فمن غيرهم ممن له خبرة بمآلها وقدرة على الاصلاح بينها .

مادة ٨ — على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الاصلاح فان أمكن على طريقة معينة قرراها .

مادة ٩ — اذا عجز الحكمان عن الاصلاح وكانت الاساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلاق بائنة .

مادة ١٠ — اذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فان استمر الخلاف بينها حكم غيرها .

مادة ١١ — على الحكمين أن يرفعا الى القاضي ما يقرانه وحلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

٣ — التطليق لغيبة الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ — اذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى القاضي تطليقها بائناً اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

مادة ١٣ — ان أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر اليه بأنه يطلقها عليه ان لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها .

فاذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينها بتطليقة بائنة . وان لم يمكن وصول الرسائل الى الغائب طلقها القاضي عليه بلا اعدار وضرب أجل .

مادة ١٤ — لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب الى القاضى بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه باثنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

٤ — دعوى النسب

مادة ١٥ — لا تسمع عند الانكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت علم التلاق بينهما وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٥ — النفقة والعدة

مادة ١٦ — تقرر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرا وعسرا مهما كانت حالة الزوجة .

مادة ١٧ — لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الانكار دعوى الارث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ — لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره الا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

٦ — المهر

مادة ١٩ — اذا اختلف الزوجان فى مقدار المهر فالبينة على الزوجة فان عجزت كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهرا لمثلها عرفا فيحكم مهر للمثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين احد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

٧ — سن الحضاة

مادة ٢٠ — للقاضى أن يأذن بحضاة النساء للعغير بعد سبع سنين الى

تسع والصنيرة بعد تسع سنين الى احدى عشرة سنة اذا تبين أن مصلحتهما تقتضى ذلك .

٨ - للمفقود

مادة ٢١ - يحكم بموت المفقود الذى يطلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته .

وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر اللدة التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة للوصول الى معرفة ان كان المفقود حيا أو ميتا .

مادة ٢٢ - بعد الحكم بموت المفقود بالصفة للبينة فى المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسّم تركته بين ورثته للوجودين وقت الحكم .

٩ - أحكام عامة

مادة ٢٣ - للراد بالسنة فى المواد (من ١٢ الى ١٨) هى السنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يوما .

مادة ٢٤ - تلغى المواد (٣ و ٧ و ١٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر سراى عابدين فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧ (١٠ مارس سنة ١٩٢٩)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الحفانية

أحمد محمد نجيب

مذكرة إيضاحية لمجلس الوزراء

١ - الطلاق

شرع الطلاق في الاسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية اذا تحقق أن لتعاشرة بالمعروف والقيام بحقوق الزوجية أصبح غير ميسور فللرجل أن يوقع الطلاق مستقلا بإيقاعه اذا علم ذلك والمرأة أن تطلب من القاضي التطليق اذا علمت ذلك بعد أن يلحقها الضرر لأي سبب من الأسباب الموجبة .

وجهور الفقهاء على أن إيقاع الطلاق لغير سبب شرعي حرام أو مكروه يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما أحل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق » وفي رواية عنه « أبغض الحلال الى الله الطلاق » .

وقد شرع الطلاق على أن يوقع دفعات متعددة « الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله . فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به . تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » .

فالآية الكريمة تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون الا مرة بعد مرة وجعلت دفعات الطلاق ثلاثا ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضا على الصبر والاحتمال ، ولتجرب للمرأة نفسها أيضا حتى اذا لم تعد التجارب ووقعت الطلقة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال البات بينها أحق وأولى . فالواقع أن الدين الاسلامي مع اباحته الطلاق قد ضيق دائرته وجعل هذه الاباحة مقصورة على الحالات التي لا يمكن فيها للزوجين أو أحدهما إقامة حدود الله ولو أن الناس لزموا حدود الله واتبعوا شريعته لما وقعت شكوى من قواعد الطلاق ولبقيت العائلة الاسلامية متينة العرى يرفرف عليها الهناء ولكن ضعف الأخلاق وتراخي عرى المروءات أوجد في العائلة الاسلامية وهنا وجعل هناها يزول بنزقة

من طيش ويمن يحلفها الأحق في ساعة غضبه أو للتخلص من موقفه أملم داتن
أو ظالم .

والرأة المسلمة مهددة على السوام بالطلاق لا تدرى متى يحصل ، وقد لا يدري
الرجل نفسه متى يحصل فان الحالف بالطلاق والمعلق له على شيء من الاشياء التي
يفعلها أجنبي لا يدري متى تطلق امرأته .

فمساعدة الزوجين والأولاد والأسرة قد ترتبط بعمل من الاعمال الخارجة عن
ارادة رب الاسرة وعن ارادة سيدة الاسرة .

وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء الذين يوقعون الطلاق للمعلق واليمن
بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة ويوقعون المعلق قبل الزواج اذا علق على
الزواج نفسه كما هو رأى الحنفية .

وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكانت سببا في تلس الحيل وافتتان
الفقهاء في ابتداع أنواعها .

ومن الواجب حماية الشريعة للطهرة وحماية الناس من الخروج عليها وقد
تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى وانها بأصولها نسع الامم في جميع الازمنة
والامكنة متى فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وهدى .

ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن
يرجع الى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها حتى يشعر
الناس بأن في الشريعة مخرجا من الضيق وفرجا من الشدة .

لهذا فكرت الوزارة في تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده
ويوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة فوضعت
مشروع القانون بما يتفق مع ذلك .

وليس هناك مانع شرعى من الاخذ بأقوال الفقهاء من غير المذاهب الأربعة
خصوصا اذا كان الاخذ بأقوالهم يؤدي الى جلب صالح عام أو رفع ضرر عام بناء
على ماهو الحق من آراء علماء أصول الفقه .

وقد بنى مشروع القانون في هذا للوضع على المبادئ الآتية :

(١) طلاق السكران والمكره ،

طلاق السكران لا يقع بناء على قول راجح لأحمد وقول في المذاهب الثلاثة ورأى كثير من التابعين وأنه لا يعرف عن الصحابة قول فيه بالوقوع .
وطلاق المكره لا يقع بناء على مذهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود وكثير من الصحابة .

٢ - ينقسم الطلاق الى منجز وهو ما قصد به ايقاع الطلاق فوراً ، وإلى مضاف كأنت طالق غدا وإلى يمين نحو : على الطلاق لأفعل كذا ، وإلى معلق كان فعلت كذا فانت طالق .

والمعلق ان كان غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل الشيء أو تركه وهو يكره حصول الطلاق ولا وطرله فيه كان في معنى اليمين بالطلاق . وان كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله لم يكن في معنى اليمين . واليمين في الطلاق وما في معناه لاغ أما باقي الأقسام فيقع فيها الطلاق .

وقد أخذ في الغاء اليمين بالطلاق برأى متقدمي الحنفية وبعض متأخريهم وهذا موافق لرأى الامام على وشريح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية . وأخذ في الغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأى الامام على وشريح وعطاء والحكم ابن عتيبة وداود وأصحابه وابن حزم . وقد وضعت المادة (٢) من مشروع القانون متضمنة أحكام هذه الاقسام .

٣ - الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع الا واحدة وهو رأى محمد بن اسحاق وقتل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيير وقتل عن مشايخ قرطبة ومنهم محمد بن قتي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام وقتله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاووس وعمرو بن دينار وقد أفتى به عكرمة وداود . وقال ابن القيم انه رأى أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب مالك ورأى بعض الحنفية ورأى بعض أصحاب أحمد (مادة ٣ من المشروع) .

٤ - كنايةات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق الا بالنية دون دلالة الحال كما هو مذهب الشافعي ومالك .
والمراد بالكناية هنا ما كان كناية في مذهب أبي حنيفة (مادة ٤ من المشروع) .

٥ - أخذ بمذهب الامام مالك والشافعي في أن كل طلاق يقع رجعا الا ما استثنى في المادة (٥) من المشروع .
ومما نحسن الاشارة اليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو العنة أو إباء الزوج عن الاسلام عند اسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة .

٢ - الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يتعداها الى ما خلق الله بينها من ذرية وإلى كل من له بها علاقة قرابة أو مصاهرة وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يرجع الزوج عن غيه فيحتال كل الى اىذاء الآخر قصد الانتقام .

تطالب الزوجة بالنفقة ولا غرض لها الا اخراج الزوج بتفريم المال . ويطلب الزوج بالطاعة ولا غرض له الا أن يتمكن من اسقاط نفقتها وأن تنالها يده فيوقع بها ما شاء من ضرر العسف والجور . هذا فضلا عما يتولد عن ذلك من اشكال في تنفيذ حكم الطاعة وتنفيذ بالجنس لحكم النفقة وما قد يؤدي الى استمرار الشقاق من الجرائم والآثام . تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جلية مما تقدم اليها من الشكايات فأتت أن للصحة داعية الى الأخذ بمذهب الامام مالك من أحكام الشقاق بين الزوجين عدا الحالة التي يتبين للحكمين أن الاساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعيا لاغراء الزوجة للشاكسة على فسخ عرى الزوجية بلا مبرر (المواد من ٦ الى ١١) .

٣ - التطليق لغيبة الزوج أو لجبسه

كذلك قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول كطالب العلم

أو التجارة أو لاقطاع المواصلات ثم لا هو يحمل زوجته اليه ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجا غيره ومقام الزوجة على هذا الحال زمنا طويلا مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله الطبيعة في الأمم الأغلب وان ترك لها الزوج ما لا تستطيع الاتفاق منه .

وقد يقترب الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السجن الطويل فتقع زوجته في مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب وليس في أحكام مذهب أبي حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ومعالجتها واجب اجتماعي عثم ومذهب الامام مالك يميز التطلاق على الغائب الذي يترك لزوجه ما تنفق منه على نفسها اذا طال غيبته سنة فأكثر وتضررت الزوجة من بعده عنها بعد أن يضرب له أجل ويعذر اليه بأنه اما أن يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها والا طلقها عليه القاضي هذا اذا أمكن وصول الرسائل اليه والا فيطلق القاضي عليه بلا ضرب أجل ولا اذار .

وواضح أن المراد بغيبسة الزوج هنا غيبته عنها بالاقامة في بلد آخر غير بلد الزوجة أما الغيبة عن بيت الزوجة مع الاقامة في بلد واحد فهي من الأحوال التي يتناولها التطلاق للفرار .

والزوج الذي حكم عليه نهائيا بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذي طال غيبته سنة فأكثر في تضرر زوجته من بعده عنها كما يساوى الأسير في ذلك فيجوز لزوجه طلب التطلاق عليه بعد سنة من سجنه اذا تضررت من بعده عنها كزوجة الغائب والأسير لأن اللناط في ذلك تضرر الزوجة من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون البعد باختياره أو قهرا عنه بدليل النص على أن لزوجة الأسير حق طلب التطلاق اذا تضررت من بعد زوجها عنها (المواد من ١٢ الى ١٤) .

٤ — دعوى النسب

بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن يثبت نسب ولد الزوجة في أى وقت أتت به مهما تباعد الزوجان ، فيثبت نسب ولد زوجة متزوجة من زوج مغربي

عقد الزواج بينهما مع اقامة كل في جهته دون أن يجتمعا من وقت العقد الى وقت الولادة اجتماعاً تصح معه الخلوة وذلك بناء على مجرد جواز الاجتماع بينهما عقلاً . كذلك يثبت نسب ولد المطلقة بأثنا اذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق ونسب ولد للمتوفى عنها زوجها اذا أتت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة . ويثبت نسب ولد المطلقة رجعياً في أى وقت أتت به من وقت الطلاق ما لم تقر بانقضاء العدة . والعمل بهذه الأحكام مع شيوع فساد النعم وسوء الأخلاق أدى الى الجرأة على ادعاء نسب أولاد غير شرعيين وتقدمت بذلك شكاوى عديدة .

ولما كان رأى الفقهاء في ثبوت النسب مبنيًا على رأيهم في أقصى مدة الحمل ولم يبين أغلبهم رأيه في ذلك الا على أخبار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين والبعض الآخر كأبي حنيفة بنى رأيه في ذلك على أثر ورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل سنتان وليس في أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة ، فلم تر الوزارة مانعا من أخذ رأى الأطباء في المدة التى يمكنها الحمل فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة .

وبما أنه يجوز شرعا لولى الأمر أن يمنع قضاة من سماع بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال ودعوى نسب ولد بعد مضي سنة من تاريخ الطلاق بين الزوجين أو وفاة الزوج وكذا دعوى نسب ولد من زوج لم يتلاق مع زوجته في وقت ما ظاهر فيها الاحتيال والتزوير . لذلك وضعت المادة (١٥) من مشروع القانون .

٥ — النفقة والعدة

كان المتبع الى الآن في تقدير نفقة الزوجة على زوجها أن يراعى في ذلك حال الزوجين معا يسارا واعسارا وتوسطا فان اختلف حال الزوجين بان كان أحدهما موسرا والآخر معسرا قدر للزوجة نفقة المتوسطين ، فاذا كان الزوج هو الموسر

أمر بإدائه ما فرض وإذا كان هو المعسر أمر بإدائه نفقة المعسرين والباقي يكون ديناً عليه يؤديه إذا أيسر .

وبما أن هذا الحكم ليس متفقاً عليه بين مذاهب الأئمة الأربعة ، فذهب الشافعي ورأى صحيح في مذهب أبي حنيفة لا تقدر نفقة الزوجة الا باعتبار حال الزوج مهما كانت حالة الزوجة استناداً الى صريح الكتاب الكريم « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا — أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وبما أنه لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها أكثر مما يقدر عليه لأنها تعاقدت معه على أن ينفق عليها مما يستطيع حسب اختلاف الأزمان والأحوال فكان من المصلحة الأخذ بمذهب الشافعي والرأي الآخر من مذهب أبي حنيفة في تقدير نفقة الزوجة على زوجها . ولهذا وضعت المادة (١٦) من المشروع .

كذلك بناء على الأحكام الواجب تطبيقها الآن بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تستطيع المطلقة أن تأخذ نفقة عدة مدة طويلة بدون حق فإنها اذا كانت مرضعة قد تدعى أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهى سنتان ثم تدعى بعد ذلك أنه لا يأتها الا مرة واحدة كل سنة وقولها مقبول فى ذلك وتتوصل الى أن تأخذ نفقة عدة خمس سنين ، واذا كانت غير مرضع قد تدعى أن الحيض يأتها مرة واحدة كل سنة فتتوصل الى أن تأخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين .

ولما كان هذا الادعاء خلاف العادة الشائعة فى النساء كثرت شكاوى الأزواج من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ نفقة عدة بدون حق .

فأرأت الوزارة أن المصلحة داعية الى تعديل هذا الحكم بناء على ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى وهو أن أقصى مدة الحمل سنة وعلى أن لولي الأمر حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التى شاع فيها التزوير والاحتتيال فوضعت الفقرة الاولى من المادة (١٧) من مشروع القانون .

لاحظت "وزارة أن وضع المادة (٥) من المشروع قد يفرض بعض النساء

للمطلقات على الدعاوى الباطلة بعد وفاة أزواجهن فيدعين كذبا أن عدتهن لم تنقض من حين الطلاق الى وقت الوفاة وأنهن وارثات . وليس هناك من الاحكام الجارى عليها العمل الآن ما يمنعهم من هذه الدعاوى ما دام كل طلاق يقع رجيا لأن الطلاق الرجعى لا يمنع الزوجة من الميراث اذا مات زوجها فى العدة ، ومن السهل على فاسدات الذم أن يدعين كذبا أنهن من ذوات الحيض وأنهن لم يحضن ثلاث مرات ولو كانت للمدة بين الطلاق والوفاة عدة سنين وعسير على الورثة أن يثبتوا انقضاء عدتها لان الحيض لا يعلم الا من جهتها . ودعوى اقرارها باقضاء العدة لا تسمع الا طبق القيود المدونة بالمادة (١٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠) وهيئات أن تحقق هذه القيود . لهذا رأى منع سماع دعوى الوراثة بسبب علم انقضاء العدة اذا كانت للمدة بين الطلاق والوفاة أكثر من سنة سواء أ كانت الدعوى من الزوجة أم من ورثتها من بعدها وذلك بناء على ما لولى الامر من منع قضائه من سماع بعض الدعاوى الظاهر فيها التزوير وبناء على ما سبق بيانه من رأى الطبيب الشرعى قد وضعت الفقرة الثانية من المادة (١٧) من المشروع وانما قيد سماع الدعوى هنا محالة الانكار لانه لا مانع شرعا من اقرار الورثة بمن يشاركونهم فى الميراث .

ولما كانت أحكام النفقة تقدر من غير تحديد مدة رأى من اللازم وضع الفقرة الاولى من المادة (١٨) مكملة لحكم المادة (١٧) لمنع تنفيذ أحكام النفقات بعد مضي سنة من تاريخ الطلاق .

غير أن هنالك من هذه الاحكام ما صدر طبقا للتشريع الحالى فهل تنفذ هذه الاحكام لمدة ثلاث سنين أو خمس سنين طبقا للتشريع الذى صدرت الاحكام بمقتضاه مع سقوط ذلك التشريع من يوم العمل بالقانون الجديد أو يسرى حكم القانون الجديد على تلك الاحكام بناء على أنه هو القانون الوحيد الذى يجب العمل به لانه حل محل القانون القديم، رأت الوزارة فى هذا الموضوع أن تجمل مدة السنة تسمى من تاريخ الطلاق فوضعت الفقرة الثانية من المادة (١٨) من المشروع . لكن اذا كان وقت العمل بهذا القانون قد مضى على تاريخ الطلاق

أكثر من سنة فلا تنفذ المطلقة إلا بما يكون مستحقا لها من النفقة الى حين العمل بهذا القانون لأنه أصبح حقا مكتسبا لها والحقوق المكتسبة لا تمس .

٦ — المهر

كانت المادة ٢٨٠ من الأنحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠) نفسها هكذا « يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وبما دون بهذه الأنحة وبمذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر » .

ولما صدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ وكان مشتملا على أحكام غير ما استثنى في المادة المذكورة زيد عليها الفقرة الآتية « ومع ذلك فان للسائل المنصوص عليها في القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يكون الحكم فيها طبقا لأحكام ذلك القانون » .

والآن وقد وضع مشروع هذا القانون وهو يشتمل على أحكام غير ما استثنى بالمادة المشار اليها لم يكن بد من وضع استثناء آخر وهذا ما دعا الوزارة الى أن تفكر في وضع نص أعم لهذه المادة يضيها عن التعديل كما عن لها أن تضع أحكاما لم ينص على استثناءها .

وفي الوقت نفسه لوحظ أن استثناء مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بالعينة التي هو بها لا محل له مع ادخال أحكام عديدة لبست من أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة بل ليست من مذهب أبي حنيفة نفسه . فلهذا رأى أن يوضع مذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر بنصه القوي اكتفاء بذلك عن استثناءه بالصورة التي هو عليها في مادة ٢٨٠ أما وجه اختيار مذهب أبي يوسف في هذا الباب فوارد بالمذكرة التفسيرية التي وضعت لمشروع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ (المادة ١٩ من مشروع القانون) .

٧ - سن الحضانة

جرى العمل الى الآن على أن حق الحضانة ينتهى عند بلوغ الصغير سبع سنين و بلوغ الصغيرة تسعا وهى سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة فيكونان فى خطر من ضمهما الى غير النساء خصوصا اذا كان والدهما متروجا بغير أمهما ولذلك كثرت شكوى النساء من اقتزاع أولادهن منهن فى ذلك الوقت .

ولما كان للعول عليه فى مذهب الحنفية أن الصغير يسلم الى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء والصغيرة تسلم اليه عند بلوغ حد الشهوة وقد اختلف الفقهاء فى تقدير السن التى يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين وبعضهم قدره باحدى عشرة .

رأت الوزارة أن المصلحة داعية الى أن يكون للقاضى حرية النظر فى تقدير مصلحة الصغير بعد سبع والصغيرة بعد تسع فان رأى مصلحتها فى بقائها تحت حضانة النساء قضى بذلك الى تسع فى الصغير واحدى عشرة فى الصغيرة وان رأى مصلحتها فى غير ذلك قضى بضمها الى غير النساء (المادة ٢٠)

٨ - المفقود

الحكم بموت المفقود اذا مات أقرانه أو بلغ من العمر تسعين سنة حسب أحكام مذهب أبى حنيفة الجارى عليها العمل بالحكم الشرعية أصبح لايتفق الآن مع حالة الرقى التى وصلت اليها طرق للمواصلات فى العصر الحاضر . فان التخاطب بالبريد والتلغراف والتليفون وانتشار مفوضيات وقنصليات للملكة المصرية فى أنحاء العالم جعل من السهل البحث عن الغائبين خيبة منقطعة (المفقودين) ومعرفة ان كانوا لا يزالون على قيد الحياة أولا فى وقت قصير .

وقد عنيت الوزارة قبل الآن بأمر زوجة للمفقود فوضعت لها أحكاماً في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ من مذهب الامام مالك (مادتي ٧ و ٨) .

أما أمر ماله فقد ترك على الحالة الجارية عليها العمل من قبل المحاكم ولكن تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالمجالس الحسبية تختص بأموال للمفقودين تستدعي الاهتمام والعناية بتصريف أمور هذه الاموال على وجه أصح فقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧ : ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تقل قيمتها عن مائة جنيه أو بمجھولة القيمة ومنها ٣٦ قضية تزيد قيمتها عن ألف جنيه والباقي قيمته بين هذين للتدارين لهذا رأت الوزارة أن تضع أحكاماً لأموال للمفقود تصلح من الحالة للوجود الآن وتتناسب مع حالة العصر الحاضر بقدر المستطاع . ولما كان بعض للمفقودين يفقد في حالة يظن معها موته كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يفقد في ميدان القتال ، والبعض الآخر يفقد في حالة يظن معها بقاءه سالماً كمن يغيب للتجارة أو طلب العلم أو سياحة ثم لا يعود رأت الوزارة الأخذ بمذهب الامام أحمد بن حنبل في الحالة الاولى وبقول صحيح في مذهبه ومذهب الامام أبي حنيفة في الحالة الثانية — ففي الحالة الاولى ينتظر الى اتمام أربع سنين من حين فقده فإذا لم يعد وبحث عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته ، وفي الحال الثانية يفوض أمر تقدير المدة التي يعيش بعدها للمفقود الى القاضي فإذا بحث في مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنه بما يوصل الى معرفة حاله فلم يجده وتبين له أن مثله لا يعيش الى هذا الوقت حكم بموته .

ولما كان الراجح من مذهب الامام أبي حنيفة أنه لا بد من حكم القاضي بتويع المفقود وأنه من تاريخ الحكم بموته تعمد زوجته عدة الوفاة ويسحق تركه ورثته لمرجودون وقته روى الأخذ بمذهبه في الحليين ذاته أضحت وأصلح لنظام العمل في الهند . لهذا وضعت المادتين الحادية والعشرون والثانية والعشرون من هذا المشروع .

٩ - أحكام عامة

سبق أن أوردنا في الباب الخاص بدعوى النسب رأى الطيب الشرعى في مدة الحمل وأنه يرى عند التشريع اعتبار أقصاها ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة فلهذا رأى تعديد السنة التى تذكر فى معرض أحكام النسب والعدة والتطليق لفية الزوج أو لجسه بما يتفق مع هذا رأى . أما فيما عدا ذلك فالمراد بالسنة هو السنة الهجرية ولهذا وضعت المادة الثالثة والعشرون .

واذ قد أصبحت المواد ٣ و ٧ و ١٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ لازمة إليها بعد الاخذ بأحكام المشروع الحالى فقد تعين التاؤها ولزم النص على ذلك فى المادة الرابعة والعشرين .

وقد روى من اللازم بمناسبة وضع هذا المشروع تعديل نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية بما يلزم القضاة بالعمل بكل ما صدر أو يصدر من القوانين فى مسائل الأحوال الشخصية تقاديا من الاضطراب الى تعديلها كلما أريد اصدار قانون فى بعض تلك المسائل ولذلك وضعت المادة ٢٨٠ بصيغتها الجديدة .

وبناء على ما تقدم تشرف بأن نرفع الى مجلس الوزراء مشروعى القانونين المرافقين لهذه المذكرة ونرجو اذا وافق المجلس أن يتكرم برفعهما لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاصدار المرسوم اللازم .

القاهرة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩

وزير الحفانة

محمد محمد منيب



مرسوم بقانون

خاص بترتيب المجالس الحسبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على المادة ٤١ من الدستور ،

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤
(١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بالمجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠
لسنة ١٩١٨ و ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عال ،
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية
والرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الفصل الاول

تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية واختصاصها

مادة ١ — يشكل فى كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية :
(اولا) فاض من المحاكم الاهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيسا . فاذا
تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز .

(ثانيا) قاض شرعي يندبه وزير الحفانية . فإذا تعذر وجوده يحل محله عالم من علماء المركز يمينه وزير الحفانية .

(ثالثا) أحد الأعيان يمينه وزير الداخلية .

وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو العالم عضوا يمينه وزير الحفانية يكون من أهل ملة الشخص المتقضى النظر فى أمره ويجب أن يكون هذا العضو من رجال القانون فى حالة غياب القاضى الأهلى وحلول مأمور المركز محله فى الرئاسة .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بالمسلمين اذا تعذر وجود القاضى الأهلى المنتدب للرئاسة والمأمور معا تكون الرئاسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من ينوب عن المأمور من موظفى المركز .

مادة ٢ — يشكل فى كل مديرية وفى كل محافظة مجلس حسبى للمديرية أو المحافظة بالكيفية الآتية^(١):

(أولا) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحفانية ويكون رئيسا فإذا تعذر وجوده يحل محله فى رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة .

(ثانيا) قاض شرعى يندبه وزير الحفانية .

(ثالثا) أحد الأعيان يمينه وزير الداخلية .

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو يمينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المتقضى النظر فى أمره

مادة ٣ — تنظر المجالس الحسبية دون غيرها فى المسائل والنزاعات المتعلقة بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك :

تعيين الاوصياء للقصر ولالحمل للمستكن والقائمة للمجبور عليهم والوكلاء

للعائنين . وتثبيت الاوصياء المختارين للاتين للوصاية . وتعيين المشرفين . وعزل جميع المتولين للذكورين . واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقلالهم . والحجر على عديى الاهلية ورفع الحجر عنهم . واستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين اذا اقتضت الحال . ومنع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف . وتعيين مأذون بالخصوصة فى حقوق القصر أو المحجور عليهم أو العائنين وذلك عند تضارب مصلحتهم مع مصلحة الاوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الاوصياء والقامة ووكلاء العائنين والنظر فى حساباتهم واتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديى الاهلية أو العائنين . سلب ما للاولياء الشرعيين من السلطة على أموال الاشخاص المشمولين بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها فى الاحوال المبينة فى المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ما للمجالس الحسبية فى أثناء مراقبتها لادارة الاوصياء أو القامة من الحق فى التأكد مما اذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجور عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض ، فليس لها حق التدخل فى المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها .

مادة ٤ — يختص مجلس حسبى المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . ويختص أيضا باتخاذ جميع الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحال تقضى باتخاذها فى بندر المديرية .

ويختص مجلس حسبى المديرية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

ويختص مجلس حسبى المحافظة بجميع المسائل الواقعة فى دائرتها . هـ كانت قيمة التركة أو لذل .

مادة ٥ — يعين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمكان كما يأتى :

- (أولاً) في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي .
 (ثانياً) في جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى .
 (ثالثاً) في مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه .
 (رابعاً) في مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للغائب .

مادة ٦ — إذا كان القاصر متوطناً عند الوفاة في غير محل توطن للمتوفى أو كان متوطناً فيه وانتقل إلى محل آخر جاز للمجلس المختص أن يحيل المادة إلى المجلس الحسبي التابع له موطن القاصر .

وإذا رأى المجلس الحسبي أن المسألة المنظورة أمامه هي من اختصاص مجلس آخر سواء بالنسبة للمكان أو القيمة يحيلها إلى المجلس المختص . ويجوز للمجلس حسبي المديرية أن يحيل إلى مجلس حسبي المركز كل مادة يرى من اللائق أن يتولى نظرها المجلس المذكور .

مادة ٧ — لو زير الحقاينة عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس أن يحيل بقرار منه المادة إلى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المتضمن النظر في أمره .

الفصل الثاني

كيفية رفع الأمر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ٨ — يجب على الورثة البالغين والمأمورين الذين يثبتون الوفيات أو يحررون محاضرها وعلی من يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد أن يجبروا العمد أو شيخ الحارة في ظرف ثمان وأربعين ساعة ب وفاة كل شخص يتوفى عن محل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدی الاهلية أو تكون الحكومة

مستحقة لكل تركته أو لبعضها . ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا في الميعاد المتقدم بوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل . كما يجب على الورثة البالغين والمشايع الاخبار كذلك بكل تغير يحصل فى اهلية للتولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك فى ظرف ثمان وأربعين ساعة الى المجلس الحسبى المختص والى النيابة العمومية التابعين لها . كما يجب عليهم أيضا أن يبلغوا جهة الادارة بالوفاة فى حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو لبعضها . ويعاقب المتأخر فى الاخبار أو التبليغ فى جميع الاحوال المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو برامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٩ — للنيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التى تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمى الاهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبى فى حالة عدم وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمى اهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث .

ويجب على العمدة أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التى تقتضى الحال سرعة اتخاذها بما فى ذلك من وضع الاختام عند الاقتضاء .

مادة ١٠ — فى غير الحالة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة يرفع الامر للمجالس الحسبى فى مواد الوصاية والحجر والغبية من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية او كل ذى شأن .

الفصل الثالث

المجلس الحسبى العالى

مادة ١١ — يشكل بالقاهرة مجلس حسبى عالى يكون مؤلفا من ^(١) :
(اولا) ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة استئناف مصر الاهلية .

(ثانيا) عضو من المحكمة العليا الشرعية وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

ثالثا — أحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين .

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذي ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحفانية بناء على ما يرضه رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية .

ويعين كذلك وزير الحفانية العضوين الباقين .

وفي جميع الاحوال يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديده .

وإذا غاب أحد الاعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها من توافرت فيهم شروط العضو الغائب .

ويشكل في دائرة كل محكمة أهلية كلية مجلس حسي استئنافي يكون مؤلفا من .

أولا — رئيس المحكمة الأهلية وتكون له الرئاسة فإذا تعذر حضوره حل محله وكيل المحكمة . واستثناء من ذلك يجوز لوزير الحفانية إذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة المحكمة ليرأس المجلس .

ثانيا — نائب المحكمة الشرعية فإذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعي يندبه وزير الحفانية .

ثالثا — قاض أهلي يندبه وزير الحفانية

رابعا — عضوين آخرين يعينهما وزير الحفانية من بين الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعي عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره يعينه وزير الحفانية .

ويقعد المجلس الحسي الاستئنافي جلساته في المحكمة الابتدائية الأهلية ومع ذلك يجوز لوزير الحفانية أن يقرر انعقاده في عاصمة المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار اليه متى رأى أن الظروف تقتضي ذلك .

مادة ١١ مكررة — يختص المجلس الحسبي العالى بالنظر فى استثنافات القرارات الصادرة من مجلس حسبي المديرية أو مجلس حسبي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ويختص المجلس الحسبي الاستثنافى بالنظر فى استثناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصه متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وقرارات المجالس الحسبية المركزية التى تصدر بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية .

مادة ١٢ — لوزير الحفانية أن يرفع الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنافى أى قرار فى الموضوع صادر من المجلس الحسبي فى ظرف تسعين يوما من تاريخ صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه ^(١) .

مادة ١٣ — للأوصياء المختارين أن يستأنفوا الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستثنافى حسب الاحوال القرارات الصادرة بزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللأولياء الشرعيين هذا الحق أيضا فيما يتعلق بالقرارات التى تسلبهم سلطتهم على أموال الاشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات فى هذه الاموال بلا اذن سابق .

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن ان يستأنف الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستثنافى حسب الاحوال أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

« ويرفع الاستئناف فى الاحوال المبينة بهذه المادة بتقرير فى قلم كتاب المجلس الذى أصدر القرار فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار

المستأنف — وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى بحسب الاحوال .

مادة ١٤ — قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الى المجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى بحسب الاحوال ومع ذلك فلوزير الحفانية اذا رأى أن يرفع قرارا صادرا من مجلس حسبي الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى بحسب الاحوال أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقتضى بذلك .

مادة ١٥ — للمجلس الحسبي العالى او المجلس الحسبي الاستئنافى بحسب الاحوال متى رفع اليه الامر بالطرق القانونية .
(اولا) أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبي او يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء ،

(ثانيا) أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة امامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبي ،

(ثالثا) أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر او عديمى الاهلية والفائين ،
(رابعا) أن يقرر توقيع الحجر او رفعه ،

(خامسا) أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو رفعها وأن يفصل فى امر منع القاصر الذى بلغ سن الثامنة عشرة من تسلمه ماله ليديره بنفسه (سادسا) أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدل بهم غيرهم ،
(سابعا) أن يسلب الاولياء الشرعيين ما لهم من السلطة على اموال الاشخاص المشمولين بولايتهم او يحظر عليهم بعض التصرفات بلا اذن سابق .

الفصل الرابع

فى الاوصياء والقامة والوكلاء وفيما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٦ — يجب على للمجالس الحسبية فى الاحوال المنصوص عليها بالامادة

الثامنة أن تبين الاوصياء او القامة او الوكلاء او تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ التبليغ بالوفاة .

اما في غير ذلك من احوال الحجر والغيبية فيجب على تلك المجالس تعيين القامة أو الوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية ايام من يوم صدور قرارها بتوقيع الحجر أو بأبواب الغيبة وهذا مالم يكن التعيين قد حصل فعلا بالقرار للذكور .

مادة ١٧ — للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بإدارة اموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك . وتنتهى هذه الادارة بصدر قرار نهائى في الطلب .

مادة ١٨ — لا يجوز ان يعين وصيا أو قيا أو مشرفا أو وكلا شخص من الاشخاص الآتى ذكرهم :

(اولا) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المحلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو الزهارة .

(ثانيا) المحكوم بافلاسه الى أن يحكم برد شرفه اليه .

(ثالثا) كل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة بخط يده .

ويجب على كل حال ان يكون الوصى أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فان لم يكن فن اهل ملته .

مادة ١٩ — في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامه الزامية بالنسبة الى اقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة واصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم احد منهم بالبقاء في وظيفته اكثر من عشر سنوات . فاذا انقضت هذه المدة جاز له ان يستقيل . وفي كل الاحوال يجوز للاشخاص الآتى ذكرهم الامتناع عن القبول :

(اولا) النساء .

(ثانيا) من تجاوز عمره ستين سنة .

(ثالثا) من كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته .
(رابعا) من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل اقامته عن
الجهة التي بها اللال .

(خامسا) من ضم اليه غيره وصيا كان أو قيا أو مشرفا .
مادة ٢٠ — يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء في ظرف ثلاثة أيام من
تعيينهم أن يحددوا اعيان التركة من منقول وعقار واوراق بحضور مندوب من جهة
الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان
للكورة .

وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين .
مادة ٢١ — يجب على الاوصياء والقائمة ووكلاء الفائنين ان يحصلوا على اذن
من المجلس الحسبي لمباشرة أحد التصرفات الآتية :

(أولا) شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها .
(ثانيا) التصرف بالبيع أو الرهن في الاوراق المالية .
(ثالثا) تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو العائب .
(رابعا) الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة .
(خامسا) الصلح أو التحكيم .

(سادسا) اجراء القسمة بالتراضي ، وفي هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها
مقام التصديق للنصوص عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون للدنى .

(سابعا) طلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق .

(ثامنا) قبول الهبة اذا كانت مقترنة بشرط .

(تاسعا) التأخير لمدة اكثر من ثلاث سنوات .

(عاشر) الاقتراض

(حادى عشر) تشغيل رؤوس الاموال .

(ثانى عشر) شراء شئ لانتفسهم من ملك القاصر أو المحجور عليه أو النائب

أو بيع شئ من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو النائب .

(ثالث عشر) استنجاز ملك القاصر أو المحجور عليه أو النائب .
 (رابع عشر) قبول التنازل لهم عن حق أو دين على القاصر أو المحجور عليه أو النائب .
 ويجب الحصول على إذن خاص من المجلس لاجراء كل تصرف من تلك التصرفات .

مادة ٢٢ - لا يجوز للوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب أن يهب أو يقرض أو يغير شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو النائب .
 مادة ٢٣ - اذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو النائب مال في عمل تجارى أو صناعى فالمجلس الحسبى ان يأمر بتصفية ماله وسحبه من هذا العمل أو باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة ، فان امر باستمراره فله ان يأذن اذا عاين بالجراء التصرفات للمينة بالمادة الحادية والعشرين جميعها أو بعضها بدون توقف على إذن خاص لكل منها .

المصل الخامس

في الرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن النائبين

مادة ٢٤ - يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التفصيل فى آخر كل سنة الى للمجلس الحسبى النائبين له . وترفق بالحسابات للذكورة جميع للمستندات المؤيدة لها . وعليهم تقديم الحسابات النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بدلهم ، ويكون ذلك امام للمجالس الحسبية .
 مادة ٢٥ - للمجالس الحسبية ان تقضى بالعقوبات التأديبية للمينة بعد على الاوصياء والقامة والوكلاء عن النائبين والمشرفين ، الذين يعملون على عدم تنفيذ قراراتها أو لا يراعون الواجبات التى فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية . وهذه العقوبات هى :

(اولا) غرامه لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .
 ويجوز ان تزيد الى عشرين جنيها في المرة الثانية .
 (ثانيا) حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها .
 ويجوز الرجوع في الحكم اذا أذعن المحكوم عليه للامر الذي ترتب عليه الحكم وقدم اعتذارا يرى للجلس قبولها .
 مادة ٢٦ — تجوز المعارضة في الاحكام النفاية الصادرة بناء على المادة السابقة وميعاد المعارضة ثمانية ايام كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو احد رجال الضبط . وتقدم المعارضة بمريضة لرئيس المجلس الذي اصدر الحكم للمعارض فيه .
 وتكون الاحكام الصادرة من المجالس الحسبية ، عدا المجلس الحسبي العالى ، أو المجلس الحسبي الاستئنافى حسب الاحوال غير قابلة للاستئناف الا اذا قضت بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيها .
 ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى بتقرير فى قلم كتاب المجلس الذى أصدر الحكم فى ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضوريا أو فى معارضة . اما اذا لم تحصل معارضة فى الميعاد القانونى فيبتدىء ميعاد الاستئناف من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة ^(١) .
 مادة ٢٧ — لا يجوز مطلقا تنفيذ الغرامات المنصوص عليها فى المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون على مال عديم الاهلية . ويكون التنفيذ بمعرفة قلم محضرى الحاكم الجزئية الاهلية بالطرق المقررة للتنفيذ فى قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المجالس الحسبية وبعد الحصول على امر بالتنفيذ من رئيس المجلس الحسبي الذى اصدر الحكم .

الفصل السادس

اختصاصات المجالس الحسبية فى مواد الولاية الشرعية

مادة ٢٨ — لا يجوز الحكم بسلب مالا لولياء الشرعيين من السلطة على

اموال الاشخاص المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة العمومية وبشرط ان يكون سوء تصرفهم في اموال المذكورين ملحقا الضرر برأس مالههم نفسه . فاذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولى لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطته على تلك الاموال فله ان يخط عليه اجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرون أو بعضها بدون اذن خاص .

والمجلس ايضا ان يكلفه بتقديم بيان للاموال المذكورة في ميعاد لا يكون أقل من ثمانية ايام فان لم يفعل عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الفصل السابع

في انتهاء الولاية والوصاية وفي تصرف القاصر الذى يبلغ ثمانى عشرة سنة

مادة ٢٩ — تنتهى الوصاية أو الولاية على المال متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس استمرارها .

ومع ذلك فمتى بلغ القاصر ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من التصرف جازله تسلم امواله ايديرها بنفسه . ويكون للقاصر في هذه الحالة :

قبض دخله مدة ادارته والتصرف فيه .

التأجير لمدة لا تتجاوز سنة .

زراعة اطيانه .

اجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة

ويعتبر القاصر رشيطا بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصرا فيما عداها

ويستمر الوصى في اداء وظيفته بالنسبة اليها .

مادة ٣٠ — يجب على القاصر الذى لم يمنع من التصرف ان يقدم للمجلس

في آخر سنة وعلى الأكثر في ٣١ مارس من السنة التالية حساباً عن ادارته وتصرفاته.

مادة ٣١ — يجوز للمجلس ان يمنع القاصر من التصرفات المنصوص عليها في المادة التاسعة والعشرين اذا أساء التصرف أو قامت اسباب صحيحة تدعو لان يخشى منه ذلك ، ويكون المنع بناء على طلب الاب أو الجدة أو الام أو الوصي أو المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية .

ولا يفصل في طلب المنع الا بعد تحقيق تسمع فيه اقوال القاصر وطالب المنع.
مادة ٣٢ — لا يجوز تقديم طلب المنع قبل بلوغ القاصر سن السابعة عشرة ولا يجوز للقاصر طلب الاذن بالتصرف بعد القرار الصادر بمنحه قبل مضي سنة من تاريخ القرار .

مادة ٣٣ — كل مخالصة يحصل عليها الوصي من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس كما هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها وهذا ما لم تكن تلك الحسابات قد سبق للمجلس اعتمادها .

مادة ٣٤ — كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمجور عليه على قيمه تكون متعلقة بامور الوصاية أو القوامة تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية أو القوامة .

الفصل الثامن

اجراءات الجلسات والقرارات

مادة ٣٥ — للتخصوم الحق في ان تسمع اقوالهم امام المجالس الحسينية . ولهم ان ينيبوا عنهم امام المجلس الحسيني العالي محامين من المقبولين امام محكمة الاستئناف الاهلية أو امام المحاكم الشرعية .

مادة ٣٦ — للمجالس الحسبية ان تدعو في كل مادة من المواد للنظرة اما من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته . فاذا دعى المجلس الحسبي احد الاقارب أو الاصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد اعلانه على يد محضر أو أحد رجال الضبط ولم يقدم عذرا مقبولا لتخلفه عن الحضور يحكم عليه المجلس بغرامة قدرها مائة قرش واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور ، فاذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم بغرامة قدرها خمسمائة قرش . ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة ايام على الاقل خلاف مواعيد المسافة المبينة في قانون المرافعات الاهلي .

واذا حضر من تأخر عن الحضور ، وأبدى عذارا مقبولة وجبت اقالته من الغرامة .

و« يتبع في تنفيذ العقوبات النصوص عليها في هذه المادة احكام المادة ٢٧ من هذا القانون » .

مادة ٣٧ — ضبط جلسات المجالس الحسبية بالمراكز ولديريات والمحافظات وادارتها منوطان رئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تمادى على فعله كان للمجلس الحسبي الحكم بحبسه اربعا وعشرين ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

مادة ٣٨ — يأمر رئيس المجلس بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح في الجلسة ، واذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وارسله مع المحضر الى قلم النائب العمومي أو الى اقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر ممولاً به امام المحاكم الاهلية .

مادة ٣٩ — للمجلس الحسبي العالي اثناء ادائه وظيفته ولاعضائه في حالة ندهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدينة بمحكمة الاستئناف الاهلية . ويعاقب على الجرائم التي ترتكب ضدهم بالمقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة .

مادة ٤٠ — تصدر قرارات المجالس الحسبية بأغلبية الآراء ويجب بيان اسبابها .

مادة ٤١ — تحصل رسوم قضائية على المسائل والنزاعات المعروضة على المجالس الحسبية ويكون ذلك على مقتضى تعريفه يصدر بها مرسوم .

مادة ٤٢ — تقرر المجالس الحسبية ما اذا كانت مصاريف الاجراءات وأتعاب المحامين أو الخبراء يلزم أن يتحملها المبتلون من الخصوم أو يتحملها مال القاصر أو المحجور عليه أو النائب .

مادة ٤٣ — القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين ، أو بسلب الوصي سلطته على أموال محجوره أو الحدد منها ، تسجيل بنصها أو بمضمونها في دفتر عمومي وتبين الاحكام المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار يصدر من وزير الحفانية .

مادة ٤٤ — يقرر وزير الحفانية طرق الاجراء امام المجالس الحسبية مع مراعاة ماهو منصوص عليه نصا خاصا في هذا القانون .

أحكام عامة ووقفية

مادة ٤٥ — تكون المجالس الحسبية تابعة لوزير الحفانية وهو يراقب سيرها

مادة ٤٦ — الاوصياء والقامة وكلاء الفائين والمشفون المعينون قبل

تاريخ العمل بهذا القانون من جهة كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لاحكام هذا القانون . ويجب عليهم أن يبلغوا

المجلس الحسبي المختص في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون عن صفتهم وأسماء القصر والمحجور عليهم أو الفائين الذين يتولون شؤونهم بأن يقدموا

له جميع البيانات الكافية عما لهؤلاء الاشخاص من الاموال والا عوقبوا بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

مادة ٤٧ — يلغى الامر العالى الصادر فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بانشاء المجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠ لسنة ٩١٨ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ماعدا المادة التاسعة عشرة منه الخاصة بالدعاوى والمطالبات المتعلقة بالتركات التى وضعت الحكومة يدها عليها فانها تبقى نافذة المفعول (١).

ويلغى أيضا القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبى العالى والقانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين .

مادة ٤٨ — على وزيرى الحفانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويكمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ويكون نافذ المفعول دون كل ما يخالفه من احكام القوانين أو الاوامر العالية أو الاوامر الكريمة أو السامية من أى جهة صدرت أو اللوائح أو العادات المرعية صدر برأى المنتزه فى ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ (١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٥).

فوق

وزير الداخلية	وزير الحفانية (بالنيابة)	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد حلمى عيسى	على ماهر	محمى ابراهيم

(١) نس المادة ١٩ — لا يجوز لاي سبمن الاسباب ولا لأية حجة كانت اقامة أية دعوى على الحكومة بسبب التركات التى وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب احد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة
اما اذا حصلت للطالبة بالتركية فى مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز فى أى حال من الاحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بسام الاعيان التى تكون حيتنذ باقية تحت يدها أو بدفع ثمنها فى حلة يعمها مع ابراد الاعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الاخيره .

لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

وزير الداخلية والداخلية

بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥) الخاص بترتيب المجالس الحسبية .
وبناء على السلطة المخولة لنا فيه بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٨ منه .

قررا ما هو آت :

الفصل الاول

في تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية وفي انعقادها

مادة ١ — يمرر المديرون والمحافظون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا باسماء الاعيان الذين يرشحونهم لحضور جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمرآكز طبقا لنص المادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه .
ويراعى في تحديد عددهم لكل مجلس مقتضيات الحال كما يراعى في اختيارهم أن يكونوا من المعروفين بالنزاهة والاستقامة ومن المعلمين بقدر الامكان ويكون تحرير الكشف باعتبار كل قسم أو مركز على حدة .
وترسل الكشف الى وزارة الداخلية قبل أول ديسمبر من كل سنة .

مادة ٢ — يعين وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة الاعيان الذين يحضرون جلسات المجالس الحسبية في المديريات والمحافظات والمرآكز بناء على الكشف المتقدم ذكرها والتعديلات التي يعملها

وتعلق أسماء الاعيان المذكورين بكل جهة في اللوحة المعدة لذلك.

مادة ٣ — على رؤساء المجالس الحسبية ان يرفعوا الى وزارة الحفانية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ملاحظاتهم على اعضاء الاعيان الذين تنتهى مدتهم في ٣١ ديسمبر من السنة عينها لتبلغ ماثرا الى وزارة الداخلية .

مادة ٤ — يكون تعيين الاعضاء الاعيان لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينهم كما يجوز استبدالهم في بجر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٥ — ينتخب رئيس المجلس من بين الاعيان المعينين الاعضاء العاملين والاحتياطيين مع مراعات التناوب في العمل ويرسل كشفا بذلك لوزارة الحفانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليه .

مادة ٦ — يعين وزير الحفانية بعد عمل التحريات التي يراها وقبل أول يناير من كل سنة أعضاء الملة الذين يحلون محل القاضى الشرعى أو العضو العالم عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين .

ويحدد عدد هؤلاء الاعضاء والوائى التي يعينون لها على حسب الظروف والاحوال بحيث يكون من بينهم عدد مناسب من رجال القانون .

ويكون تعيين الاعضاء المذكورين لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم كما يجوز استبدالهم بغيرهم في بجر السنة عند الاقتضاء .

مادة ٧ — اذا تخلف احد الاعضاء الاعيان العاملين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الاعضاء الاحتياطيين ان وجد .

واذا تكررت التخلف بدون عذر مقبول يرفع الامر لوزير الحفانية ليقرر ما يراه .

مادة ٨ — يحدد عدد جلسات المجالس الحسبية وايام انعقادها في كل سنة بقرار من وزير الحفانية وللمجالس ان تعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .

مادة ٩ — يعين وزير الحفانية لكل مجلس حسبي كاتباً أو أكثر يقوم باعمال الجلسات وبسائر الاعمال الكتابية وغيرها ويكون في عهده اوراق المجلس .

الفصل الثاني

في كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ١٠ — على رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول بلاغ الوفاة المنصوص عنه في المادة الثامنة من القانون أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الاموال والمحافظة عليها ووضع الاختام عند اللزوم اذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قام به أو كانت اجراءاتهما فيه غير مستوفاة .

وعليهم أيضا بمجرد وصول ذلك البلاغ أو طلب الحجر أو اثبات الغيبة أو سلب الولاية أن يقوموا بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على اصدار قراره في المواعيد المقررة قانونا بما في ذلك الحصول بقدر الامكان على شهادات ميلاد القصر أو صورها .

ويكون قيامهم بهذه الاعمال اما بانفسهم واما بواسطة معاون المجلس او جهات الادارة ويحجر بذلك محضر .

مادة ١١ — يراعى عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات ان يترك منها تحت يد احد افراد العائلة أو أى شخص مؤتمن من النقود والحبوب ان وجدت ما يكفي للصرف على الجنازة والمآتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشى وادارة حركة الاعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ١٢ — على رؤساء المجالس الحسبية ان يحصلوا قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر في تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب على كشف بتوقيع افراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقا لنص المادة الثامنة عشرة من القانون .

واذا تعذر الحصول على هذا الكشف من افراد العائلة لسبب ما فعلى جهة الادارة تقديمه .

مادة ١٣ — يكون اعلان الاوراق الخاصة بالمجالس الحسبية بمعرفة جهة الادارة أو قلم محضرى المحاكم الاهلية .

مادة ١٤ — على المجالس ان تسير فى الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات اليها قانونا ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صلحهم .

مادة ١٥ — فى حالة طلب الحجر أو استمرار الوصاية يسمع المجلس اقوال من طلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه واقوال من يكون واقفا على احواله من اقاربه وغيرهم .

فاذا رفض المطلوب الحجر أو استمرار الوصاية عليه الحضور فلمجلس ان يقدر ما يحمله هذا الرفض . اما اذا كان فى حالة يتعذر معها حضوره فلمجلس ان ينتقل الى محله لاختبار حالته أو يندب لذلك احد اعضائه أو احد الاطباء الخبراء .

مادة ١٦ — كل طلب قدم من غير النصوص عنهم بالمادتين الثامنة والعاشرة من القانون فى مسائل الوصاية والحجر والفيقة يحيله رئيس المجلس على النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٧ — لاجابة لتعيين وصى أو قيم أو وكيل عن غائب اذا كانت حصة عديم الاهلية الواحد لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيتها أو كان مجموع انصاء عديمى الاهلية المتعدين لا تتجاوز خمسين جنيتها الا اذا دعت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم النصيب الى من يقوم بشؤونهم بالسند اللازم .

مادة ١٨ — اذا قدم للمجلس الحسبى طلب بسلب مالولى الشرعى من السلطة على المشمول بولايته أو بتقييد سلطته يحال هذا الطلب الى النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٩ — يجوز للمجالس قبل الفصل فى الموضوع ان تقرر بعمل تحقيقات تكميلية ولها ندب أحد أعضائها لذلك كما أن لها الاستعانة بأعمال أهل الخبرة من غير ان تتقيد بأرائهم .

مادة ٢٠ — تكون جلسات المجالس الحسبية سرية لا يحضرها الا أصحاب الشأن ومن يدعوه للمجلس الحضور .

ويكون النطق بالقرار علنياً في اللواد الآتية وهى : توقيع الحجر أو رفضه أو استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولى سلطته على أموال محجوره أو الحد منها .

• مادة ٢١ — للخصوم ان ينيبوا عنهم امام المجالس الحسبية من يشاءون من المحامين او من ذوى قربانهم .

مادة ٢٢ — تكون مداولات للمجالس الحسبية سرية ولا يجوز افشاء اسرارها .

مادة ٢٣ — يوقع رئيس الجلسة وكتابها على القرارات ومحاضر الجلسات .

مادة ٢٤ — يجب على كاتب المجلس أن يخطر الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرين الموقتين بمجرد تعيينهم في حالة صدور القرار في غيبتهم .

مادة ٢٥ — لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره في الموضوع الا اذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق الغير .

الفصل الثالث

في الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وما لهم من الحقوق

وما عليهم من الواجبات

مادة ٢٦ — لا يجوز تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين من بين اعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا من اقارب عديى الأهلية أو كانوا ملازمين بالوصاية او القيامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون .

مادة ٢٧ — يجب على الوصى او القيم أو الوكيل عن العائب الذى لم يسبق قبوله الوصاية أو القيامة او الوكالة ان يخطر رئيس المجلس بالقبول او الرفض في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التعيين أو اخطاره بقرار التعيين في حالة الغياب .

مادة ٢٨ — في حالة رفض المأمورية أو عدم الاخطار يمين المجلس البديل في ظرف النماية أيام التالية لثلاثة الأيام المبينة في المادة السابقة

وكذلك يجب على الوصى أو القيم الملزوم بالوصاية أو القيامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون أن يرفع للمجلس الذى عينه فى ظرف الثلاثة الأيام الميينة آتفا الأعذار التى يدعيها فى عدم قبول الوظيفة ليقرر المجلس بشأنها ما يراه انما يجب عليه أن يقوم بإدارة الأموال حتى يفصل فى طلبه .

مادة ٢٩ — يجب على المجالس الحسبية ان تستوثق من استقامة واقتدار الوصى أو القيم أو الوكيل عن الذئب أو اللدير المؤقت ويجوز لها أن تكلفهم فى أي وقت كان عند التعمين أو بعده بتقديم ضمانه ويجوز أن تكون الضمانه شخصية أو عينية وأن تكون على حسب الأحوال بهيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الاضرار التى قد تنتج عن ادارة الأموال .

ولا يلزم الولى بتقديم ضمانه ولا الوصى المختار الا اذا اشترط الموصى ذلك فى وصيته .

مادة ٣٠ — يجب على كل من القيم والوصى والولى ان ينشر فى الجريدة الرسمية فوراً القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية الى مابعد السنة الحادية والعشرون .

مادة ٣١ — يجب ان تكون قائمة الجرد للمنصوص عنها فى المادة العشرين من القانون مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ومساءة عمل الجرد .
- (٢) أسماء محررى القائمة وصفاتهم .
- (٣) اسم ولقب ومحل توطن عديم الاهلية .
- (٤) اثبات حالة الاختتام ان وجدت .
- (٥) جميع املاك عديم الاهلية الثابتة والمنقولة بالتفصيل ومواقعها مع مراعاة عدم قتلها من مكانها بقدر الامكان .
- (٦) مقدار النقود والاوراق اللالية وللصوعات والمجوهرات ويجوز الاستعانة بخبير لتقدير قيمة لنصوعات والمجوهرات .
- (٧) ماله من الديون وما عليه منها بمستندات .

- (٨) ما ينحصر في شركة أو صناعة أو عمل آخر .
 (٩) جميع للسندات وعقود التملك والدفاتر وسائر اوراقه الاخرى .
 (١٠) تقدير ثمن كل عين من الاعيان والمحلات التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن مال عديم الاهلية .
 (١١) اثبات استلام الاوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الفائنين للاموال المجرودة .

ويراعي أن تكون نسختا قائمة الجرد موقعا عليهما من جميع الحاضرين ومتطابقتين تمام التطابق وخاليتين من كل شطب أو كشط أو تحشير وان وجد شيء من ذلك يشار اليه على هامش القائمة ويوقع عليه من الحاضرين .
 وتسلم احدى النسختين للوصى أو القيم أو الوكيل والاخرى للمندوب لايداعها بملف للمادة .

مادة ٣٢ — اذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسلم الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب للاموال يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه بمسد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال واذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة .

ويشترط في حالة استعمال القوة ان يكون نصيب عديم الاهلية المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع وفي هذه الحالة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار والاجراءات التي تمت ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه بملف للمادة .

مادة ٣٣ — يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند تسلم الاموال أن يدفع الى الحراس الذين عينوا للمحافظة عليها اجورهم بالايصالات اللازمة .

فاذا تعذر صرف الاجرة اليهم تعطى لهم شهادة ببلدة حراستهم للمطالبة بموجبها
 مادة ٣٤ — على للجالس عند النظر في التصديق على قوائم الجرد ان تنظر في المسائل الآتية :

(١) التحقق من ان قائمة الجرد شملت جميع اموال عديم الاهلية واستوفت كافة البيانات للدونة في المادة الثلاثين من هذه اللائحة .

(٢) التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل التي تتخذ لسدادها ،

(٣) التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية أو تصنيفها بحسب ما تراه صالحا لعديم الاهلية مع مراعاة عدم الخططرة بامواله ،

(٤) تقدر النفقة اللازمة لعديم الاهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعي ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف وتسلم النفقة للقائم بالعناية بشخص عديم الاهلية اذا لم يكن الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب قائما بها ،

(٥) بيان طريقة استغلال الاطيان الزراعية اما بالتأجير واما بالزراعة بحسب ما يرى أصلح ،

(٦) بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة .
مادة ٣٥ - يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين متى كانت قيمة الاموال التي يديرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيد حساباتهم دفترا يسمى دفتر للذكرات كالتمودج الذي يوضع لتلك يثبتون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير وافتاق وغير ذلك .

فاذا زادت هذه الاموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم أن يتخذوا اساسا لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف « بالدويا » بالكيفية التي ترسم لهم .

مادة ٣٦ - يجب ان تكون دفاتر طريقة حساب الدويا التي يستعملها الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين في حسابهم خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي وأن تنمر كل صحيفة منها .

مادة ٣٧ - يانم قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب

المعوييا أن يوضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الاول اذا ندبه الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصحيفة الاولى منه ما يفيد حصول التوقيع على اوراقه مع ذكر اول وآخر مرة فيه ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الاول ويختم المجلس .

وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الاول المندوب للتوقيع بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشر ان كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الفترة وتاريخ ذلك اذا انتهى عمل الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب لاي سبب أو انتهى الفترة قبل مضي السنة .

مادة ٣٨ — يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائين الى المجلس الحسبي التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم مشفوعا بالمستندات المؤيدة له بالطريقة المبينة بالمواد الآتية

مادة ٣٩ — اذا كانت التركات والاموال لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء حسابهم بمقتضى كشف يبينون فيه جميع الايرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء أكانت الايرادات دورية أى من قبيل الربيع مثل الايجارات والفلال الناتجة من الارض او استحقاق في وقف أو معاش أو غير ذلك أم كانت متحصلة لحساب راس المال مثل القمم الخلفة عن المورث أو اثمان أعيان مبيعة وغيرها وسواء أكانت المصروفات دورية مثل الاموال الأميرية وعوائد الاملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو ائتاب الوصى أو مصاريف ادارية وغير ذلك أم كانت منصرفة لحساب راس المال مثل الديون المسددة أو اثمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات ايضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بمديمي الاهلية .

واذا كانت التركات أو الأموال مكونة من جملة عقارات يبين ايراد كل عقار ومصروفاته على حدة ويبين في آخر الكشف مقدار الذم المتأخرة لمديمي الأهلية والديون التي عليهم بالتفصيل وذلك كله طبقا للنموذج الذي يوضع له .

مادة ٤٠ — اذا زادت التركات او الاموال على عشرة آلاف جنيه يراعى

عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الإيراد الدورى أو الريع عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على إدارة الناشرين عن عديمى الأهلية بنسبة الريع الى رأس المال للوقوف على حقيقة التركة

ولهذا الغرض يقدم الأوصياء والقائمة والوكلاء كشفا بالإيراد والمصرف مرققا بميزانية يبين بها أصول وخصوم وصافى رأس المال بالطريقة التى تضعها وزارة الحقانية لتلك .

مادة ٤١ — يقدم القاصر الذى يدير حركة أمواله طبقا للمادة ٣٠ من القانون حسابا للمجلس عن ادارته على حسب الطريقة التى يرضىها له .

مادة ٤٢ — لا حاجة لتقديم الحساب السنوى اذالم تزد قيمة أموال القصر او المحجور عليه على الف جنيه الا اذا قدمت شكوى .

مادة ٤٣ — يفحص المجلس الحسبى بنفسه الحساب الذى يقدم اليه وله عند الضرورة أن يستعين بخبير من القبولين أمام المجالس الحسبية .

مادة ٤٤ — يجب على المجالس عند نذب الخبراء لفحص الحساب أن تبين لهم المأمورية على وجه التفصيل .

مادة ٤٥ — يجب على الأوصياء والقائمة والوكلاء ان يودعوا من تلقاء انفسهم ما يتوافر لديهم من أموال محجورهم فى خزان الحكومة او احد المصارف التى يعينها المجلس قبل آخر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور واذا احتاجوا لشيء من المتوفر للصرف منه فى شؤون عديمى الأهلية حتى يوجد له ايراد جديد فالمجلس أن يأذن لهم بحجزه قبل الايداع .

مادة ٤٦ — يجب استقلال الاموال المودعة على ذمة عديمى الأهلية بالطريقة التى يراها المجلس أصلح لهم مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الأموال .

مادة ٤٧ — اذا كان طلب الاذن بمباشرة احد التصرفات المنصوص عنها فى المادة ٢١ من القانون ميئنا وجيد دين على عديم الأهلية مطلوب سداذه وجب على المجالس أن تتحقق من صحة هذا الدين وثبوته وان تتحقق ايضا من انه ليس للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب ايراد يمكن سداد ذلك الدين منه والا يكون فى

التركة متقولات يمكن بيعها للسداد .

١ - مادة ٤٨ — يراعى عند الاذن بقسمة العقار بالتراضي المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الحادية والعشرين من القانون ان يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على عقد القسمة وأن لا يكون في القسمة غبن لعديم الأهلية .
مادة ٤٩ — اذا طلب الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب مكافأة عن عمله يعين المجلس مقدار هذه المكافأة بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذى استوجبته ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين فى المائة من صافى الايراد السنوى المتحصل ويراعى فى هذا التقدير ما يأتى :

(١) يكون التقدير فى آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه ادارة الأموال والمتاعب وما نجم عنها من المنافع والارباح ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنويا .

(٢) لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية فى كل مائة من صافى الربح اى من جملة الايراد بعد خصم الأموال ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات .

ويدخل فى هذه المكافأة أجور العمال اللازمين لمعاونة الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب فى مأموريته .

الفصل الرابع

انتهاء مأمورية التوليد

مادة ٥٠ — يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحروا احوال القصر قبل بلوغهم الاحدى والعشرين سنة بمدة تكفى لمعرفة حقيقة حالهم وتعرض نتيجة التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن بعد سماع اقوال القاصر باستمرار الوصاية أو بانتهائها .

مادة ٥١ - تنتهى مأمورية الوصى متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس الحسبى استمرار الوصاية الى مابعد هذه السن وعند علم وجود اوراق ذات صبغة رسمية أو شهادة لليلاد تقدر السن بقدر الامكان بناء على اقوال اقارب القاصر وعائلته أو معارفه وجيرانه .

ويجوز ان يكون تقدير السن بواسطة خبير اذا اقتضت الحال .

مادة ٥٢ - اذا بلغ القاصر احدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبى اثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر فى طلبه ومتى تحقق أنه بلغ هذه السن رشيدا أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشد .

مادة ٥٣ - يسلم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرين للمؤقتون الاموال لمن يعينون للادارة بدلم أو للمستحقين فى ظرف مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الاموال على موجب قائمة الجرد المحررة وقت استلامهم اياها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها أثناء ادارتهم لها فاذا توقف احد منهم عن التسليم يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه واذا قرر وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولم باستعمال القوة ويحرم محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبى بطلب المساعدة من جهة الادارة وتبين فيه الاجراءات التى تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن (مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذه اللائحة) .

مادة ٥٤ - يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرين المؤقتون حساباتهم النهائية الى المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للادارة بدلم فى احدى جلسات المجلس الحسبى ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات فى صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائية .

مادة ٥٥ - على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الفائنين والمديرين المؤقتين عند تسليم الاموال ان يسلموا نسخة قائمة الجرد التى بأيديهم موضحا بها التغيرات التى

طُرأت وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة قائمة الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسني .

المصل الخامس

في الاطلاع على الاوراق والدفاتر وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات

مادة ٥٦ — لنوى الشأن أو وكلائهم وللخير أن يطلعوا على اوراق القضايا مادامت منظورة بالمجلس وليس لتغيرم الاطلاع على الاوراق المذكورة الا باذن من وزارة الحقاية .

مادة ٥٧ — ليس لأحد الافراد أن يطلع على دفاتر المجالس الحسنية ولا على أوراقها الادارية .

مادة ٥٨ — تسلم المستندات لمقدمها مالم يحصل طعن فيها أو حجز عليها وفي هذه الحالة يرفع الأمر لوزارة الحقاية .

وتسلم الخراء المستندات اللازمة لهم في تأدية مأموريتهم بمقتضى حافظة يوقع عليها بتم المجلس ومن الخبير وكاتب الجلسة الا اذا رأى رئيس المجلس من أهمية المستند مايدعو لعدم نقله من ملف للمادة .

مادة ٥٩ — صور القرارات الصادرة من المجالس الحسنية بتعيين الأوصياء واقامة الوكلاء عن الغائبين وبعزلهم أو انتهاء مأموريتهم وباستمرار الوصاية أو رفضها وبترقيق الحجر أو رفعه وبإثبات العمية وبسلب الولاية أو الحد منها والشهادات الخاضعة بهذه القرارات تسلم لكل من يطلبها من دوى الشأن .

وتسلم شهادات بمنطوق هذه القرارات لكل من يطلبها من غير ذوى الشأن مالم تأذن وزارة الحقاية بنسليمه صورة القرار نفسه .

مادة ٦٠ — لا تسلم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التي

تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية ولا الشهادات انخلاصة بها الا بعد الاذن بذلك من وزارة الحفانية .

مادة ٦١ - تسلّم صور قوائم الجرد لمن يطلبها من الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين وللورثة ولا تسلّم لغيرهم الا باذن من وزارة الحفانية .

مادة ٦٢ - لا تسلّم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات انخلاصة بها الا باذن من وزارة الحفانية ،

ولا تسلّم صور العرائض ولا الشهادات انخلاصة بها الا لتقديمها مالم تأذن وزارة الحفانية بتسليمها لغيرهم .

مادة ٦٣ - لا يجوز تسليم الصور والشهادات الا بعد تحصيل الرسم للمستحق عليها .

الفصل السادس

للمجلس الحسبي العالي

مادة ٦٤ - تكون طرق اعلان الخصوم والمرافعات أمام المجلس الحسبي العالي على حسب المدون بهذه اللائحة خاصا بالمجالس الحسبية الابتدائية مع مراعاة ماهو منصوص عليه نفا خاصا في القانون .

مادة ٦٥ - يحدد رئيس للمجلس الحسبي العالي في كل سنة جلساته ويصدق على ذلك وزير الحفانية .

والمجلس أن يعقد جلسات غير اعيادية اذا قصت الحال .

مادة ٦٦ - يصدر للمجلس الحسبي العالي قراراته بعد سماع افوال النيابة العمومية .

مادة ٦٧ - تباع في الاطلاع على أوراق لعد المجلس الحسبي العالي ودفائره وفي استيف الصور والشهادات والمستندات .. صور مهدد للائحة .

الفصل السابع

أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٨ - يتبع في نظام الاعمال الكتابية في المجالس الحسبية الابتدائية والمجالس الحسبية العالی وفي دفاترها ما تضعه وزارة الحفانية من التعليمات الخاصة بذلك .

مادة ٦٩ - لا يجوز ارسال ملفات قضايا للمجالس الحسبية لاية محكمة أو جهة كانت الا اذا أذنت بذلك وزارة الحفانية .

مادة ٧٠ - لا يجوز لاعضاء المجالس الحسبية أن يتعاملوا مع التولین بأی وجه كان .

مادة ٧١ - تنتهی مدة تعیین أعضاء الاعیان والملة واعضاء المجلس الحسبي العالی الذی يحصل أول مرة تنفيذاً للقانون فی ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مادة ٧٢ - يجب علی مجالس الطوائف الدينية ان ترسل بمجرد العمل بالقانون الى المجالس الحسبية المختصة جميع الاوراق المتعلقة بالوصاية علی القصر والجل المستکن والقائمة علی المحجور عليهم وبالوكالة عن الفائين مرفقة بكشف مبين فيه . أسماء القصر والمحجور عليهم والفائين والوصياء والقائمة والوكلاء عن الفائين ومحال اقامتهم والمجلس الملی الذی كانت المادة منظورة امامه .

مادة ٧٣ - علی المجالس الحسبية ان تهید القضايا المبينة بالمادة السابقة فی دفاترها علی حسب تاريخ ورودها وتسير فيها طبقاً للقانون .

مادة ٧٤ - يرجع الى وزارة الحفانية فی تفسير ما يقتضى الايضاح فی نصوص هذه اللائحة .

مادة ٧٥ - تلغی اللائحة الصادرة فی ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ وكذا ما يخالف هذه اللائحة من القرارات والمنشورات والتعليمات .

تحريراً فی ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٤٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وزير الحفانية

وزير الداخلية

امير ذوالفقار

محمد حلمی عيسى

صحیفه

۳

مرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

الكتاب الاول

٤

في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

٤

الباب الاول - في ترتيب المحاكم الشرعية

٥

» الثاني - في تشكيل المحاكم الشرعية

٥

» الثالث - في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

الكتاب الثاني

٨

الباب الاول - في اختصاص المحاكم الجزئية

٨

» الثاني - في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

٩

» الثالث - في اختصاص المحكمة العليا

٩

» الرابع - في الاستئناف

الكتاب الثالث

٩

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتاديبهم

١٠

الباب الاول - في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

١٠

» الثاني - في ندب القضاة الشرعيين

١٠

» الثالث - احكام عمومية

١١

» الرابع - في اختصاص المحاكم بالنسبة لمحل الامة ومحل العقار

الكتاب الرابع

١٣

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات والادلة والاحكام

وطرق الطعن فيها

١٣

الباب الاول - في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

١٣

الفصل الاول - في الاعلانات على وجه العموم

١٦

» الثاني - في اعلانات الدعاوى

١٨	الفصل الثالث - في قيد الدعاوى
١٩	» الرابع - في ايداع المستندات والاطلاع عليها
٢٠	الباب الثاني - في المرافعات
٢٠	الفصل الاول - في الجلسات
٢١	» الثاني - في حضور الخصوم أو وكلائهم
٢٢	» الثالث - في سماع الدعوى
٢٥	» الرابع - في دفع الدعوى قبل الجواب عنها
٢٦	» الخامس - في الجواب عن الدعوى
٢٧	» السادس - في دخول خصم ثالث في الدعوى
٢٨	» السابع - في استجواب الخصوم
٢٩	الباب الثالث في الادلة
٢٩	الفصل الاول - الاول في الاقرار
٣٠	» الثاني - في الادلة الخطية
٣١	» الثالث - في الطعن في المخطوط والاوراق
٣٢	الفرع الاول - في انكار الختم أو الامضاء
٣٤	» الثاني - في دعوى التروير
٣٦	الفصل الرابع - في الشهادة
٣٨	» الخامس - في المعجز عن الاثبات
٣٩	» السادس - في اليمين والنكول
٤٠	» السابع - في انتقال المحكمة لمحل النزاع
٤١	» الثامن - في اهل الخبرة
٤٥	» التاسع - في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى
٤٦	» العاشر - في رد القضاة عن المحكم
٤٩	الباب الرابع - في الاحكام

صفحة	فهرست	(ج)
٤٩	الفصل الاول - في قواعد عمومية	
٥١	» الثاني - الاحكام النيابية	
٥١	» الثالث - في الاحكام الحضورية والمعتبرة كذلك	
٥٢	الباب الخامس - في طرق الطعن في الاحكام	
٥٢	الفصل الاول - في المعارضة في الاحكام النيابية	
٥٣	» الثاني - في الاستئناف	
٥٨	» الثالث - في التماس اعادة النظر	
٦٠	» الرابع - في طلب تفسير الحكم أو تصحيحه	
٦٠	» الخامس - في الطعن في الاحكام ممن تتعدى اليه	
	الكتاب الخامس	
٦١	في تنفيذ الاحكام	
	الباب الاول - قواعد عمومية	
٦٢	» الثاني - في الاشكال في التنفيذ	
٦٣	» الثالث - في التنفيذ المؤقت	
	الكتاب السادس	
٦٣	في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الشهادات والتسجيل	
٦٣	الباب الاول - تحقيق الوفاة والوراثة	
٦٥	» الثاني - في الشهادات والتسجيل	
٦٧	احكام عمومية	
٦٨	المذكرة الايضاحية للأئحة	
٨٦	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ خاص باحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية	
٨٩	مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خاص ببعض احكام الاحوال الشخصية	
٩٣	مذكرة ايضاحية لمجلس الوزراء عن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩	
١٠٥	قانون المجالس الحسبية	
١٢٢	لأئحة تنفيذ المجالس الحسبية	